جامعة صفاقس
كلية الآداب و العلوم الإنسانية
بصفاقس

بحوث جامعيـــة

العدد 8 لسنة 2010

بحوث جامعية عدد 8 - 2010

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس

UNIVERSITE DE SFAX
FACULTE DES LETTRES ET SCIENCES
HUMAINES DE SFAX

Recherches Académiques
Academic Resarch

Numéro 8 - 2010

جامعة صفاقس
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
بصفاقس

بحـــوث جـامعيـــة

مجلة محكمة

العدد 8 لسنة 2010

مجلة بحوث جامعية

الإدارة و التحـرير

العنوان : طريق المطار كلم 4.5 ـ 3029 صفاقس
العنوان البريدي : ص.ب. 11683000 صفاقس
العنوان الإلكتروني : www.flshs.rnu.tnSite web
الهاتف : 74670557 .216. 00 – 74670558 . 216. 00
الفاكس : 74670540 . 216 .00

المدير المسؤول :محمد بن محمد الخبو
رئيس التحـرير :منير التريكـي

هيئةالتحـرير :

- منير التريكي
- عقيلة السلامي البقلوطي
- محمد بن عياد
- أحمد الجـوة
- عبد العزيز العيادي
- محمد بوعتور
- محمد عزيز نجاحي
- محمد الخبـو
- ناجي العونلـي
- عبد الحميد الفهري
- علي الزيـدي
- محسن ذياب
- علي بن نصر
- الحبيب مجـدوب
- البشير العربـي
- عبد الفتاح القاصح

تراتيب النشـر بالمجلـة

1- "**بحوث جامعية**" مجلّة محكّمة تنشر المقالات في مجال الآداب والعلوم الانسانية وتصدر كل ستة أشهر.

2- تنشر المجلة البحوث التي لم يسبق نشرها.

3- تقدم البحوث في ثلاثة نظائر ورقية لا يحمل اثنان منها اسم كاتب المقال، وعلى حامل رقمي في صيغة word آخر نسخة، وتكون مصحوبة بملخص في لغتين أخريين غير لغة البحث وفي حدود 15 سطرا.

4- تكون الإبانات (جداول- تصاميم-خرائط...) في مقاس المجلة ومعالجة وفق المنظومات الرقمية المتخصصة.

5- يلتزم الباحثون بإدخال التعديلات التي يقترحها المحكمون.

6- يكون حجم البحث في حدود 45 ألف علامة باحتساب الفراغات والهوامش وفي كل الحالات لا يتجاوز 25 صفحة.

7- لا تعاد البحوث الواردة إلى المجلة سواء نشرت أم لم تنشر.

8- يثبت نظام الهوامش والإحالات في أسفل الصفحة ويراعى فيها التسلسل الآتي: الكاتب: عنوان البحث أو المرجع، مكان الطبع، الناشر، تاريخ النشر، رقم الصفحة.

9- ترسل البحوث إلى عنوان المجلة وباسم مديرها أو رئيس تحريرها.

كلمة هيئة التحرير

هذا عدد جديد لمجلة بحوث جامعية، وقد رأت هيئتها أن يكون هذا العدد على نحو ما كانت عليه الأعداد الأولى منها. وهي أعداد نشرت فيها مقالات متعددة الاختصاصات، مختلفة المواد، ولكن هذه السياسة في نشر الأعمال العلمية على هذا النحو لا تلغي البتة ما كان أقر من توجيهات تقتضي أن تنشر الأعمال ضمن أعداد مختصة يتعلق كل عدد منها بموضوع بحثي تشترك فيه اختصاصات متقاربة أو متجانسة. ومن قبيل ذلك عددا "الكتابة الراسمة" و "الاستبداد والحرية".

ولذلك فنحن عاقدون العزم على أن تنشر الأعمال العلمية إما في نطاق عدد مختلط المواد وإما في نطاق عدد متجانسها، وكلما تجمعت المادة العلمية بعد تحكيمها في النطاق الأول أو الثاني وقع نشرها في هذا العدد أو في ذاك.

عن هيئة التحرير

محمد بن محمد الخبو

فهرس المحتويات

		الصفحة
محمد بن محمد الخبو	مجنون بني عامر من الشَخص إلى الشَخصيَة: بين مُتباين النصوص والمقامات	9
أحمد الجوة	الإشكال المصطلحي ونقد الشعر الحر	23
خالد السويح	عمل القسم وبنيته الإخبارية	79

عمل القسَم وبنيته الإخباريّة

خالد السويح[1]

ملخص:

للقسَم في نظريّات النّحاة والبلاغيّين منزلة خاصّة تميّزه عن سائر الأعمال اللّغويّة الأخرى تركيبا ودلالة؛ فهو، خلافا لبقية الأعمال اللّغويّة، يتحقّق ببنية تخاطبيّة تقرن بين جملتين اقترانا يؤثّر في تركيبة الفائدة المتحقّقة به وبنية المعلومات المشكّلة له في انقسامها إلى قديم مألوف يمثّل معارف خلفيّة تؤمّن التّفاهم وجديد يقوم مقام الدّاعي على التّخاطب. ولذلك أيضا تأثير مواز في إنتاج بنيته المحوريّة، فالأصول التّركيبيّة المتحكّمة في الجملة والمعتمدة غالبا في بناء فائدة معاني الكلام تفقد أدوارها القياسيّة وتفسح المجال لمقوّمات أخرى نابعة من التّفاعل بين الجملتين المكوّنتين لهذا العمل ودافعة على إدراجه في شبكات تصنيف معاني الكلام رغم غياب التّأكيد، وهو قسم منه، عنها.

Abstract :

Le jurement se distingue chez les grammairiens et les rhétoriciens arabes classiques par un statut particulier qui le diffère des autres actes de langage aussi bien à la syntaxe qu'à la sémantique. Son exécution se fait par une structure énonciative coordonnant deux phrases. Cette coordination a bien évidemment une influence immédiate sur la construction de l'information pertinente qui le transmet et la structure informationnelle qui le forme dans sa bifurcation en deux types, l'un constitue les informations de l'arrière-plan facilitant la compréhension, l'autre représente les informations nouvelles guidant à la communication.

Certes, l'influence touche aussi la structure thématique puisque les règles syntaxiques qui gouvernent la phrase et construisent, en même temps, l'information pertinente perdent la validité vis-à-vis des autres critères issus de l'interaction entre les deux phrases constituant cet acte et menant à l'intégrer dans les taxinomies des actes du langage.

---

1) كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة صفاقس

0- مقدّمة:

يعتبر مفهوم البنية الإخباريّة (structure informationnelle) مفهوما جديدا في المعارف اللّغويّة نشأ على اتصال وثيق بالمنظور الوظائفيّ الّذي يعود إلى مدرسة براغ متمثّلة في أعمال فيبراس (Firbas) ودانيتش (Daneš) وسقال (Sgall) وغيرهم, كما تغذّى كذلك من لسانيّات النّص ومنظور تحليل الخطاب فتداخلت قضاياه مع قضايا البنية المحوريّة (structure thématique) والبنية الدّلاليّة (structure sémantique) والبنية التّداوليّة (structure pragmatique) (لندكويست (Lundquist), 1980, ص14). ولقد أثمر التّشعّب المذكور حقلا خصبا بالمفاهيم المعبّرة عن تنوّع المقاييس المفعّلة في تصنيف أجزاء الخطاب كالإحالة والتّبئير ودرجات جدّة المعلومة أو ألفتها داخل مقام التّواصل، وربّما استهوت المسألة الدّلاليّين والعرفانيّين أيضا فأضحت معالجتها محطّ تضافر لافت للنّظر بين العلوم.

غير أنّ الوفرة المذكورة واتّجاهها إلى دراسة الأقوال في فضائها التّواصليّ الحيّ لم ترافقهما النّزعة الشّموليّة الكافية لجعل النّتائج منطبقة على كلّ ضروب القول بقطع النّظر عن قوّتها اللاّقوليّة ودرجات تشعّبها التركيبيّ, فجلّ النّظريّات قد اقتصرت في الغالب على الأقوال التّصريحيّة (déclaratifs) المستقلّة مستفيدة من تقنية افتراض الأسئلة المناسبة لها, إضافة إلى كونها لم تعمل على تقصّي القيمة الإخباريّة للجمل الصّغرى المدمجة في جمل أكبر منها ومظاهر تأثيرها فيها. ولقد حفزتنا مختلف المعطيات المذكورة على مساءلة النّحو العربيّ والنّظر في وجوه اهتمامه بالبنية الإخباريّة للكلام وتفاعلها مع معاني الكلام المتحكّمة[1] في الأقوال بالانطلاق من عمل القسم لما يتميّز به تركيبه من خصائص تجعله متخطيّا للجملة ومقتضيا لعمل لغويّ آخر يصبّ فيه شحنته التّوكيديّة.

1- منزلة القسم في شبكة معاني الكلام:

1-1- القسم معنى من معاني الكلام:

يعتبر القَسَم في المنوالين النّحويّ والبلاغيّ[2] معنى خاصّا من معاني الكلام له خصائصه الدّلاليّة والمقاميّة المستقلّة. ويتجلّى التّميّز المذكور في موضعين

---

1) اعتمدنا هذه العبارة لما نجده في المؤلّفات النّحويّة من حديث عن خصائص لحروف معاني الكلام تجعل منها مهيمنة على حيّزها التركيبيّ هيمنة لا تتحقّق في غالب الأحيان بالعمل الإعرابيّ بل يتمّ لها ذلك من خلال مقوّمات أخرى كالفصل والعزل ومنع المتقدّم عليها من العمل في ما بعدها.

2) نجد لمقرّرات المنوالين المذكورين في هذه المسألة امتدادات في المصنّفات الأصوليّة، من ذلك مثلا أنّ السّيوطي يورد معطيات قريبة ممّا ذكره في "همع الهوامع" في مؤلّفه "الإتقان في علوم القرآن" (ج 2, ص ص 147-148).

على الأقلّ, أحدهما تكشف عنه بعض القائمات الموسّعة لمعاني الكلام, ونقصد بها تلك الّتي تخطّت القسمتين الرّائجتين والمتسمتين بإقامة التصنيفيّة على زوجي الخبر والإنشاء أو الطّلب أو إقامتها على الثّالوث المذكور وتعمّد الفصل الأوّليّ بين الاثنين الأخيرين وجعلهما بابين مختلفين من حيث المفهوم والماصدق, أي المدلول العامّ والعناصر المشمولة به في الإجراء. ومن الشّواهد المنصّصة على هذه الأمور ما ذكره الزّركشيّ في كتابه "البرهان في علوم القرآن" (ج2، ص329) والسّيوطي بعده في"همع الهوامع" (ج1، ص35), فلقد عرضا في سياق دراستهما لأقسام معاني الكلام لدى النحاة والبلاغيّين والمفسّرين عامّة محاولات مختلفة يزيد فيها العدد وينقص.

والملاحظ في هذا الباب أنّ حظّ القسَم من الحضور في تلك التّصنيفيّات متوقّف على مقدار حرص المصنّف فيها على مراعاة أقصى قدر من الحدود في الفصل والتمييز. وهو كذلك مستوجب لمراعاة دور الفروق الثّانويّة أو الأقلّ فاعليّة من غيرها عند الحصر والتّمييز. ولذلك كان حضور هذا المعنى مقترنا بتلك القائمات الّتي جعلت من الأعمال اللّغويّة في العربيّة تفوق السّتّة, فهو عند البعض سابع مجموعة تتكوّن من النّداء والمسألة والأمر والتّعجّب والشّرط والوضع وثامن هذه المجموعة مضافا إليها الشّكّ وتاسع نفس المجموعة مضافا إليها التّشفّع وعاشر هذه المجموعة ذاتها مضافا إليها الاستفهام (البرهان في علوم القرآن, ج2, ص329 / همع الهوامع, ج1, ص35)[1].

أمّا الموضع الثّاني فيتمثّل في ما تحرص عليه الأبواب المهتمّة بهذا المعنى في كتب النّحو من تنصيص على المدلول المتميّز الّذي يختصّ به، ذلك أنّه عند سيبويه "توكيد لكلامك" (الكتاب, ج3، ص104). ونقل السّيوطي عن القرافي أنّ "فائدته تأكيد الجملة الخبريّة وتحقيقها عند السّامع" (الإتقان في علوم القرآن, ج2, ص162)؛ ولم يقصره ابن الحاجب وبقيّة النّحاة على توكيد الجملة الخبريّة فقط بل ألزموه الدّورَ نفسه في دخوله على الجملة الطّلبيّة (الأمالي النّحويّة, ج4, ص95). وممّا يتّصل بهذا الباب تخيير الزّركشيّ النّظر في هذا العمل اللّغويّ وتفصيل قضاياه ضمن باب التّأكيد المدرج داخل مبحث الأساليب لا داخل التّعرّض إلى الأجزاء الفرعيّة لأقسام معنى الكلام كما هي الحال في سائر المعاني الأخرى. والمعلوم أنّ مبحث الأساليب عنده مهتمّ بمجموعة من الظّواهر يعسر ردّها إلى

---

1) نشير كذلك إلى أنّ المؤلّفين أوردا تقسيما آخر يتضمّن ستّة عشر معنى كان للقسم حضورا فيها (م ن). واللاّفت للنّظر أنّ ابن فارس أورد قبلهما تصنيفيّة تضمّنت عشرة معان ولم يكن للقسم فيها ذكر صريح. راجع:
- الصّاحبيّ في فقه اللّغة ص 179.

مبدإ تصنيفيّ واضح إذ تحوي على سبيل المثال الصّفة والبدل والعطف ووضع الظّاهر موضع المضمر.

ويثير الرّبط بين الموضعين مجموعة من الإشكالات المهمّة في سياق التّصنيف والتّمييز, فربط فائدته بالتّأكيد يجعله مندرجا ضمن قائمة من العناصر والوحدات والإجراءات اللّغويّة المختلفة المحقّقة لهذا المعنى[1]. والجليّ أنّ اتّفاق المصنّفين الضّمنيّ على عدم إدراج التّأكيد في تصنيفيّاتهم يجعل من إدراج القسم في بعض الشّبكات المعروضة سابقا مشوبا ببعض التّناقض, إذ الأحرى بها أن تقابل بين التّأكيد وسائر المعاني الأخرى وتجعل من اختلاف القسَم عن البقيّة متأتيا من مخالفة التّأكيد لها بما أنّ الأوّل فرع منه. ويتطلّب فكّ الإشكال المذكور العودة إلى التّصنيفيّات المختلفة والنّظر في حدّيها الأقصى والأدنى وتحكيم المعايير العامّة الّتي غالبا ما يلتجأ إليها في الفرز تركيبا ودلالة.

1-2- دلالات إدراج القَسَم في بعض شبكات معاني الكلام دون البعض الآخر:

نذكّر بأنّنا في الفقرات المتقدّمة قد ركّزنا على "البرهان في علوم القرآن" و"همع الهوامع" وانطلقنا منهما في بيان وجوه حضور القسم فيهما عملا مستقلا بذاته. ولم يتسنّ لنا ذلك إلا لما لاحظناه في المؤلّفين من حرص على الاستقصاء والإحاطة مكّن في نهاية المطاف من استعراض شتّى تقسيمات معاني الكلام عند المتقدّمين عليهما نحاة كانوا أو بلاغيّين أو أصوليّين، ذلك أنّ التّدرّج من الأدنى إلى الأقصى أو العكس في بسط أشكال القسمة ليس في تقديرنا إلا صدى لاختلاف آراء من تقدّمهما في المسألة.

وتفضي المقارنة البسيطة بين الشّبكات المعروضة إلى إدراك أنّ التّدرّج نحو القلّة قائم على إدماج بعض ما أفرد في القائمات الأوسع منها ضمن نوع من الأنواع المذكورة فيها, من ذلك مثلا قول السّيوطي: "وقال بعضهم: عشرة: نداء ومسألة وأمر وتشفّع وتعجّب وقسم وشرط ووضع وشكّ واستفهام. وقال بعضهم: تسعة بإسقاط الاستفهام لدخوله في المسألة. وقال بعضهم: ثمانية بإسقاط التّشفّع لدخوله فيها..." (همع الهوامع, ج1, ص35). ومن المنتظر أنه كلّما تدرّج المصنّف في التّجريد وعمل على تدقيق الأصول المتحكّمة في الفرز والتّبويب رشّحت الأصناف المتفاصلة في التّصنيفيّة لأن تكون هي بدورها أنواعا تتضمّن في داخلها عناصر فرعيّة تختصّ بخصائص مميّزة لها عند المنظر وظيفتان اثنتان:

---

1) من الصّعب أن نعيد التّأكيد إلى مجموعة متجانسة من الأشكال اللّغويّة أو إلى قائمة مضبوطة ونهائيّة من القرائن, فهو عمل يتحقّق بالحرف والاسم والفعل والتّكرار والتّقديم والتّأخير والفصل وغيرها.

فهي تمكّنه من ناحية أولى من الجمع وتمنحه الأسس الصّلبة الممكّنة من إدماج العناصر في النّوع الواحد, ولكنّها في الآن نفسه توفّر من ناحية ثانية ما يتيح له تمييز العناصر بعضها عن بعض داخل النّوع الواحد.

ودون الخوض في الضّوابط الّتي فعّلها المصنّفون في تحديد المقصود بمعنى الكلام حتّى يستقيم شكل القسمة لدى كلّ واحد منهم على مقدار من المقادير المعروضة فيما تقدّم[1]، نلاحظ أنّه بوسع الدّارس أن يرى ما يجمع بين العناصر داخل النّوع ويفصل النّوع عن بقيّة الأنواع من المقوّمات أوغل في سلّم التّجريد والبساطة من تلك الميزات الّتي تفرّق داخل النّوع الواحد, وهو من ثمّة يحظى بالأولويّة في المراعاة والتّقدير. دليل ذلك أنّ السّيوطي نفسه يذكر في فاتحة المبحث المخصّص لمسألة القسمة الاثنينيّة المألوفة الموفية إلى اعتبار الكلام خبرا أو إنشاء وينسبها إلى حذّاق النّحاة والبيانيّن ويفسّرها بالانطلاق من أشكال العلاقة الممكنة بين التّركيب اللّغويّ والخارج[2]؛ فالكلام في عرفهم إمّا أن يكون محيلا على الخارج دالاّ على حالة ما للأشياء فيه وإمّا أن يكون خاليا من ذلك غيرَ قابل للتّقييم من جهته, والحالتان تفضيان عندهم للخبر والإنشاء (م ن, ص34). وحتّى القسمة الثّلاثيّة المضيفة للطّلب والمورثة عند البعض لإشكال اصطلاحيّ مداره على المراوحة في نعت قسيم الخبر في القسمة الاثنينيّة بالطّلب أو الإنشاء لم تنفكّ عن مقوّم الإحالة, وهي إن أضافت للاثنين ثالثا فلأنّها أدركت أنّ العلاقة بين الكلام والعالم خارج مقولة المطابقة سلبا أو إيجابا قابلة هي بدورها للتّفريع بالانطلاق ممّا ينتج زمن التّلفّظ وما يكون عقبه, "فإن اقترن معناه (الكلام) بلفظه فهو الإنشاء, وإن لم يقترن بل تأخّر عنه فهو الطّلب" (م ن)[3].

وبقطع النّظر عن رجاحة المعايير المعتمدة ومتانتها الإجرائيّة[4] فإنّها تكشف لدى اللّغويّين القدامى، على تنوّع حقول بحثهم، على عمق وعيهم بضرورة تجاوز

---

1) سنهتمّ بهذه المسألة واستتباعاتها النّظريّة والإجرائيّة في فقرات لاحقة لدواع منهجيّة.

2) تتواتر عبارة "الخارج" كثيرا عند سيبويه ويكون المقصود بها في بعض الأحيان ما تدلّ عليه عبارة "العيان" عند المناطقة والفلاسفة ومن ماشاهم في الاستعمال من نقّاد الأدب والبلاغيّين، ولعلّنا نستحضر منهم حازما القرطاجنّي عندما عرّف المعنى بكونه "الصّور الحاصلة في الأذهان عن الأشياء الموجودة في العيان" (منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص ص9-10). ويمكن العودة إلى تروبو (Troupeau) (1967، ص79) لتبيّن المواضع التي وردت فيها عبارة "الخارج" بالمعنى المشار إليه.

3) تبسّط السكّاكي في توضيح دور مقوّم الإحالة في قسمة معاني الكلام وتصنيفها (مفتاح العلوم، ص ص164-165)، فنزّله منزلة الأساس النّظريّ الفاعل لا فقط في الفصل بين الأصناف الكبرى بل كذلك في تفريعها الدّاخلي. ونقدّر أنّ اللاّحقين به، ومنهم السّيوطي، قد استفادوا من ذلك.

4) علاقة اللّغة بالعالم ظلّت عند سورل (Searle) (1982، ص ص40-46) مبدأ مهمّا في الفصل بين الأعمال اللّغويّة, فقد حلّت في الرّتبة الثّانية ضمن اللّوحة المتكوّنة من اثني عشر مميّزا.

اللفظ[1] في بناء القسمة وإقامة منطلقات أو مسلّمات دلاليّة[2], لا يهمّنا مبدئيًا مصدرها, تقوم مقام العدّة النظريّة الموجّهة لعمليّتي الجمع والفصل. ومن المعقول في ضوء ذلك أن نرى التصنيفيّات التي تجاوزت المقادير السّابقة الخاضعة للمنطلقات المذكورة أكثرَ التصاقا باللفظ والمقام, وهي سمة متى اعتمدت عليها النظريّة في البناء والتنظيم افتقرت إلى السّبل الموفية إلى استخلاص القلّة الدّنيا المتحكّمة في شتات الظواهر المرصودة في ذلك الباب الذي يعمل الدّارس على فحصه والبحث فيه.

وليس هذا الحكم موقعا في التّعسّف بدليل أنّك لو عدت إلى الشّبكة الّتي تجعل من معاني الكلام ستّة عشر معنى لوجدت أنّ بعض عناصرها مترتّب في وجوده على اعتبارات لفظيّة أو مقاميّة صرف, إذ ليس ثمّ فيها ما يبرّر اعتبارَ الطّلب نوعا مستقلاً وذكرَه إلى جانب الأمر والنّهي والاستخبار سوى ما يكون فيه للمتكلّم من أحوال. كما ليس ثمّ ما يبرّر إدراج الاستثناء في الشّبكة, فهو أسلوب لغويّ يأتيه المتكلّم وهو يجرى أعمالا لغويّة أخرى. ومن الشّواهد الدّاعمة لما نقول والعاكسة لفاعليّة المنطلقات المعتمدة في التّصنيفات الاثنينيّة وعدم التجائها إلى اللّفظ والمقام في التّقسيم أنّ السّيوطي, وهو يرصد المسار التّصنيفيّ النّازل، يجعل من الأدنى مدمجا لقسمين من التّصنيف الّذي يفوقه مباشرة في قسم واحد كما تبيّن لنا في فقرات سابقة.

وإذا استقرّت الأمور على النّحو المذكور تهيّأ لنا القول بأنّ جعل القسَم نوعا مستقلاً في الشّبكات المجاوزة لستّة معان دليل على التصاق أصحابها بالاستعمال ومراعاتهم للّفظ في التّبويب. وليس في ذلك ما يحلّ الإشكال المثار سابقا لأنّ المبدأ ذاته يسمح لهؤلاء بأن يدرجوا فيها التّأكيد كذلك, لا بل كان

---

1) لا ندّعي بتجاوز اللّفظ إهمال عالم اللّغة لدوره وقيمته في تبليغ المعنى، بل نشير بذلك إلى ممارسة علميّة مخصوصة لا تقوم على الوصف الخالص السّاذج للمعطيات اللّغويّة، وإنّما تستدعي افتراضات أوّليّة يباشر من خلالها العالم موضوعه على نحو ما نجده مثلا في المدرسة التّوليديّة، ذلك أنّ مفهوم البنية العميقة الّذي هو من أوكد المفاهيم فيها مقدّر تقديرا وليس معطى تجريبيًا مباشرا. ثمّ إنّ دلالة الكلام على المعنى لا تقتضي عند النّحاة أن يكون لكلّ معنى في الكلام لفظ يقابله، فالتذكير في الاسم مثلا علامته غياب علامة التّأنيث فيه والابتداء في الجملة الاسميّة كذلك محلّ فارغ متى عجّم انتفت مقولة الابتداء ذاتها. والإثبات بدوره معنى يستفاد من الكلام وليس له علامة تدلّ عليه بل علامته غياب أداة النّفي. ولعلّ ذلك ما دفع الشّريف (2002) على تقدير وجود محلّ أساسيّ في صدارة الجملة يعبّر من خلاله المتكلّم عن معنى كلامه. وهو افتراض بنى عليه خالد ميلاد بحثه في الإنشاء (2001).

2) ليست مفاهيم الصّدق والكذب والمطابقة الّتي فعّلها النّحاة والبلاغيّون والأصوليّون في تقسيم معاني الكلام متّصلة باللّفظ في ذاته، بل هي عبارات دلاليّة خالصة. ثمّ إنّ بناءها لا يحتاج إلى تدبّر اللّفظ، بل هي تقديرات فكريّة يقود إليها العقل في تفاعله مع العالم وظواهره.

الأحرى بهم أن يجعلوا التأكيد قسما[1] والقسَم فرعا منه خصوصا أنّ الإجماع حاصل لديهم على دلالة القسم على التأكيد والتحقيق. وإذا أتيح لنا بما تقدّم أن نفسّر وجود القسم في بعض الشّبكات فإنّ تغييب التأكيد؛ والحال أنّه الأسلوب الشّامل له؛ لابدّ أن يكون في تقديرنا منطويا على معطيات إضافيّة تسمح بإنارة مباحث القَسَم وإدراك ميزاته الإخباريّة.

1-3- منزلة القسم داخل التأكيد:

أشرنا في بعض المواضع السّالفة إلى أنّ التأكيد إجراء لغويّ متعدّد الأشكال والوجوه. وإذا حاولنا رصد قرائنه وحصرها على الصّورة التي عادة ما نظفر بها عند المتقدّمين في معاني الكلام الأخرى انتهينا إلى تبيّن تحققه بطرق وأشكال يصعب في الواقع الجمع والتنسيق بينها في نظام شكليّ واحد يماثل ذاك الذي نحصل عليه متى أردنا المطلوب نفسه في التمنّي أو الأمر أو الاستفهام مثلا[2]. ولعلّ ذهاب المتقدّمين إلى تمييز "لا" عن "ما" و"ليس" بإقرار تضمّنها لمعنى التأكيد, أو ترجيحهم لتفوّق الجملة الاسميّة المثبتة المجرّدة من النّواسخ على الجملة الفعليّة المثبتة المعبّرة عن المضمون نفسه في إثبات المعنى وتحقيقه (السّبكي, عروس الأفراح, ج1, ص ص131-135)، أو تحميلهم الباء الجارّة في الجمل المنفيّة التي من جنس "ما ربّك بظلاّم للعبيد" شحنة توكيديّة من الأمور المقرّرة لهذا الاتّساع والمنبّهة إلى صعوبة الجمع بين الأشكال المحققة للمعنى المذكور والتأليف بينها داخل نظام واحد.

يضاف إلى ذلك أنّه متى قدّر لنا أن نصل إلى حصر قائمات مغلقة من الأدوات المحققة لهذا الغرض اصطدمنا بصعوبات فرعيّة تفسد علينا إخضاعها لقواعد تركيب واحدة تدلّ على تجانسها وتتيح الجمع بينها كما هي الحال مثلا في التمنّي والتعجّب والاستفهام في اقتضاء قرائنها للصّدارة والفصل بين مايتقدّمها وما يتلوها في السّياق المقاليّ (السّويح، 2009، ص ص93-100). وممّا يتّصل بهذا الباب تقسيمهم التأكيد إلى متعلق بالحكم والنسبة الجارية في الإسناد[3]

---

1) المعلوم أنّ التأكيد في مصنّفات القدامى قسمان مختلفان من حيث المشمول بالفعل،أي التأكيد، هما تأكيد الحكم والنسبة وتأكيد العنصر داخل التركيب. وسيكون لنا في موضع لاحق تقييم للقَسَم من هذه الجهة.

2) لاحظ مثلا أنّ المصنّفات البلاغيّة والنّحويّة تجعل لكلّ معنى من معاني الكلام مجموعة مغلقة من العناصر المعبّرة عنه وتعقد وجوه تناسب بينها في بنيتها وسلوكها التركيبيّ. فالاستفهام مثلا له أدوات لغويّة محدّدة وأمّ الباب فيها الهمزة. وستفعّل خصائصها المختلفة في تجميع العناصر الأخرى ووصفها.

3) خصصنا الإسناد في التّراث النّحويّ والبلاغيّ بباب كامل في السّويح (2009، ج1 ص ص179-205) تبسّطنا فيه في مظاهر الترادف بينه وبين الحكم والنسبة والحمل. وانتهى بنا السّياق هناك إلى

ومتعلّق بعنصر من عناصر الحكم والنّسبة مثل التّأكيد المندرج ضمن قسم التّوابع أو بعض أمثلة المفعول المطلق غير الدّالّ على العدد أو المخصّص للجنس.

وليس في تنوّع الأشكال واتّساعها ما يمنع الجمع بينها من جهة المعنى والدّلالة, فعبارات "التحقيق" و"الإثبات" و"التمكين" و"التشديد" و"المبالغة" والتّقوية" و"التّقرير" من أجرى العبارات عند المتقدّمين في وصف النّاتج الدّلاليّ المترتب على وجود التّأكيد في الكلام كائنة ما كانت قرينته وبقطع النظر عن الموضع الّذي وردت فيه من الكلام صدرا أو وسطا أو آخرا, فالباء الجارّة في الجملة "ليس زيد بقائم" تدلّ عند الجرجاني على "أنّك أردت المبالغة والتّشديد في نفي كونه قائما" (المقتصد في شرح الإيضاح, ج1, ص90), والقسم عند الكيشي "تحقيق جملة بأخرى" (الإرشاد إلى علم الإعراب, ص145), والنّاسخ "إنّ" يفيد عند ابن فارس "ثبت عندي هذا الحديث" (الصّاحبي في فقه اللّغة, ص130)، ويتحوّل عند الجرجاني إلى مثال يستدلّ به على حقيقة المعنى العامّ للتّأكيد, إذ يقول: "ليس في التّأكيد معنى أكثر من أنّك تحقّق الجملة[1] وتثبت قدمها في الصّدق, فإذا قلت: "إنّ زيدا منطلق"، كان بمنزلة قولك: "زيد منطلق" في المعنى" (المقتصد في شرح الإيضاح, ج1, ص448).

وإذا انطلقنا من خاتمة القول الأخير وأضفنا إليها تعريف الكفويّ للتّحقيق على أنّه "المبالغة في إثبات حقيقة الشّيء" (الكلّيّات, معجم في المصطلحات والفروق اللّغويّة, ج2, ص75) وحملنا الشّيء فيه على أنّه كيان لغويّ دالّ على معنى دون اعتبار لتركيبه أو إفراده تبيّنا أنّ التّأكيد دالّ على حالة مخصوصة للمتكلّم عند القول إذا انعدمت بطلت الحاجة للخروج من الجملة المثبتة "زيد منطلق" إلى الجملة المؤكّدة "إنّ زيدا منطلق". وعندما نلحق بذلك مجموعَ الأفكار الّتي استقرّت مع الجرجاني (دلائل الإعجاز، ص242) حول دلالة هذا الأسلوب على أحوال السّامع ومعطياته الذّهنيّة المتراوحة بين التّردّد والإنكار نحصل على ما يجعل من التّأكيد مقاما إخباريّا، ذلك أنّه مقتض لأحوال في المتكلّم والسّامع مخصوصة ومقترن تبعا لذلك ببنية إخباريّة خاصّة أبسط وصف لها اختلاف المعلومات الّتي تحويها عن المعلومات الّتي يحويها الكلام نفسه خاليا من

بيان الأصول المنطقيّة للمفاهيم الثّلاثة وارتباطها بتحليل القضيّة عند أرسطو وشرّاحه. ولقد سهّل تداولها عند النّحاة والبلاغيّين التماثل الحادث بين الجملة والقضيّة وتعلّق المفاهيم المذكورة بكشف العلاقة الدّلاليّة الرّابطة بين الأجزاء في التّركيب، من ذلك مثلا أنّها علاقة نسبة ينسب فيها المتكلّم مسندا إلى مسند إليه. على أنّ هذا التقارب ليس مدعاة لنفي الاختلاف، فالنّسبة لا تكون دائما نسبة إسناد، إذ منها ما يكون للتّقييد كما هي الحال في الإضافة والنّعت.

1) من الواضح أنّ الجرجاني يتحدّث في هذا الشّاهد عن التّأكيد الدّاخل على الجملة برمّتها والمتعلّق بالنّسبة والحكم, بيد أنّ عبارتي "تحقّق" و"تثبت قدمها في الصّدق" قابلتان للسّحب على الحاصل في توكيد المفرد دون أيّ إشكال.

التأكيد في معيار الجدّة والألفة كما سنرى لاحقا. وليست المغايرة هنا من جنس الاختلاف الواقع بين استعمال "القمر" على الحقيقة واستعمالها على المجاز في الجملة "رأيت القمر", بل هو أقرب إلى أن يماثل الفارق الحادث بين الغرضين المتحققين في الجملتين "رأيت القمر" و"هل رأيت القمر؟". فيكون التأكيد طبقا لذلك نوعا من أنواع معاني الكلام.

غير أنّ التسليم بهذا الاستنتاج يظلّ مرهونا باختبار آخر متى استجاب لشروطه ومقوّماته ملنا إلى اعتبار عدم اندراج التأكيد في التصنيفيّات الموسّعة تقصيرا من منشئيها. وقوام هذا الاختبار النظر في انطباق الخصائص النحويّة المميّزة لقرائن معاني الكلام تركيبا ودلالة على عمل التأكيد, وأهمّها الصّدارة والحرفيّة وعدم التأثير في ائتلاف الكلام ونقله من حدّ إلى حدّ[1]. وأوّل ما يسترعي الانتباه أنّ فحص العمل المذكور من هذه الزّاوية يقتضي منّا الاهتمام بالنوع المتعلّق بالحكم والنسبة بما أنّه الإطار الوحيد المواتي لذلك.

ونلاحظ في هذا الباب أنّ قرائن التأكيد لا تقتضي صدارة التركيب كما هو الأمر في معاني الكلام الأخرى , ولئن اشترطت ذلك "إنّ" في الجملة الاسميّة و"قد" و"لقد" في الجملة الفعليّة فإنّ قرائن أخرى تؤدّي الدّور نفسه وتقع مع ذلك في درج الكلام أو في آخره. وللتمثيل فقط نسوق مثالي الباء الجارّة والمنصوب "حقّا" وغيره من العبارات الشّبيهة به, فالأولى تحقّق معنى التأكيد (ابن هشام, مغني اللّبيب, ج1, ص106) وترد قبيل الخبر في سياق النّفي كما هي الحال في الجملة "ليس زيد بقائم" (الجرجاني, المقتصد في شرح الإيضاح, ج1، ص90) أو المبتدإ في سياق الإيجاب أو الفاعل والمفعول (ابن هشام, مغني اللّبيب, ج1, ص ص106-111). وتعتبر عبارات "حقّا" و"الحقّ لا الباطل" و"غير ما تقول" و"البتّة" في الجمل "هذا عبد الله حقّا" و"هذا زيد الحقّ لا الباطل" و"هذا زيد غيرَ ما تقول" و"قد قعد البتّةَ" من قبيل "المؤكّد به العامّ" الّذي يؤكّد محتوى الكلام المتقدّم عليه عند سيبويه (الكتاب, ج1, ص ص378-383)[2]. والمستفاد من ذلك أنّ استحقاق الصّدارة والتحقّق بالحرف المفترضين في قرائن معاني الكلام يخذلان التأكيد ويفقدانه جانبا مهمّا من المقوّمات الشّكليّة الباعثة على حسبانه معنى كسائر المعاني المتبقيّة. ولكي يتّضح ذلك يمكن لنا أن نقارن بين إمكانات دخول الاستفهام والتأكيد على الجملة "هذا عبد الله":

---

1) تعرضنا إلى هذه القضايا بالتفصيل في السّويح (2009، ج1، ص ص93-112) مستفيدين في ذلك ممّا ظفرنا به في المصنفات النحويّة من نصوص.

2) لمزيد التوسّع في هذه القضيّة راجع:

- ميلاد, 2001, ص ص 89-100.

الموضع / المعنى	صدر الجملة	درج الجملة	ذيل الجملة
الاستفهام	هل هذا عبد اللّه؟	هذا هل عبد اللّه* هذا هل هو عبد اللّه؟	هذا عبد اللّه هل؟*
التّأكيد	إنّ هذا عبد اللّه	هذا عينه عبد اللّه هذا إنّ عبد اللّه*	هذا عبد اللّه حقّا

تعكس الأنجم ضعف المقبوليّة النّحويّة للجمل المصاحبة لها، وتسعفنا المقارنة بتبيّن مقدار التّفاوت بين المعنيين في رسوخ قدم قرائنهما في استحقاق الصّدارة. فالجليّ أنّ "هل"، ومن ورائها كلّ أدوات الاستفهام، تستوجب الوقوع في حيّز صدر الكلام. ولا تشكّل الجملة "هذا هل هو عبد اللّه؟" اختراقا للقاعدة المذكورة لأنّ تزحلق "هل" من الصّدر إلى درج الجملة ظلّ مصحوبا بأحد المقوّات الشّكليّة الأساسيّة لحروف معاني الكلام الذي هو اقتضاء الدّخول على جملة، وهو السّبب الّذي يجعل الجملة "هذا هل عبد اللّه؟" لاحنة. ولئن كانت "هذا إنّ عبد اللّه" جملة لاحنة فإنّ الجملة "هذا عينه عبد اللّه" تكشف أنّه بوسع المتكلّم أنّ يؤكّد في درج الكلام دون أن يظطرّه التّأكيد بهذه الصّورة أن يدمج جملة صغرى داخل جملة كبرى كما هي حال الاستفهام طبقا للقانون المشار إليه سابقا في حروف معاني الكلام.

وقد يكون الجمع بين "إنّ" و"عينه" و"حقّا" في باب واحد وطمس الفروق بينها في مقارنة التّأكيد بالاستفهام موقعا في الخلط مادامت متراوحة بين تأكيد النّسبة وتأكيد المفرد. غير أنّ القدامى وهم يجمعون بين نوعي التّأكيد في تسمية واحدة يقرّون بقدر مشترك بينهما، ولو لم يكن الأمر كذلك لأفردوا كلّ واحد منهما بمصطلح خاصّ يفصل بينهما فصلا جذريّا.

ونشير من زاوية أخرى إلى أنّ المقوّم الدّلاليّ بدوره يخذل التّأكيد ويحرمه المقوّمات المتيحة لإدراجه ضمن الشّبكات المعروضة سالفا. فالثّابت أنّ قرائن معاني الكلام يترافق دخولها مع تغيير دلاليّ حاسم يتمّ حسب ابن يعيش بنقل الكلام من حدّ إلى حدّ[1]. ويعتبر الخبر المثبت المجرّد من كلّ العوامل المحوّرة

1) يقول ابن يعيش في معرض استدلاله على إمامة "إلاّ" لأخواتها في التّعبير عن الاستثناء: "وإنّما ينقل الكلام من حدّ إلى حدّ بالحروف كما نقلت "ما" في قولك "ما قام زيد" من الإيجاب إلى

للإثبات مرجع القياس والتبويب, فكلما كان الطارئ مؤثرا من هذه الجهة رشح الكلام لإفادة معنى مخالف وأتاح له أن ينفصل بذاته ويقترن بأوضاع تخاطبية مستقلة. ولذلك فإنّ دخول حرف الاستفهام "هل" مثلا على الجملة المثبتة "جاء زيد" يحوّل الكلام إلى استفهام يستتبع بدوره في الأصل انتقال المتكلم من سامع إلى جاهل والعكس بالنسبة إلى المخاطب. وإذا سحبنا ذلك على التأكيد وجدناه خاليا منه, فالرّضيّ يرى أنّ "إنّ" مثلا "لا تغيّر معنى الجملة" (شرح الكافية, ج4, ص 355) ويوافقه الجرجاني كذلك (المقتصد في شرح الإيضاح, ج1, 322).

ويمكن أن نجاوز في تفسير ذلك والبرهنة عليه تتبّع قرائن التأكيد واحدة واحدة من خلال الاستناد إلى الأصول الكبرى التي وضعها القدامى في سياق اهتمامهم بهذا العمل. فلقد نقلنا سابقا قولا لصاحب "المقتصد في شرح الإيضاح" يماثل بين مضموني الجملتين "إنّ زيدا منطلق" و"زيد منطلق" مماثلة تستفرغ التأكيد من كل شحنة محوّرة لمعنى الكلام. ولا يستقيم فهم ذلك ما لم نحدّد المعيار المحكّم في الاستقصاء بدليل أنّ الجرجاني نفسه قد أقرّ باختلاف المقصود من الجملتين (دلائل الإعجاز, ص249). فالزّاوية المفعّلة في نفي ذلك دلاليّة خالصة، بمعنى أنها تأخذ بعين الاعتبار مضمون الكلام وعلاقته بالخارج. وعبارة مضمون الكلام دارجة عند القدامى وتناسب تقريبا ما صار يعرف عند المحدثين بالمحتوى القضوي (contenu propositionnelle)، إذ ذكر التهانويّ أنّ "مضمون الجملة عند النحاة يراد به مصدر تلك الجملة المضاف إلى الفاعل، أي فيما إذا كان مناط الفائدة نسبة المسند إلى الفاعل، فمضمون "قام زيد" مثلا قيام زيد، وإلى المفعول، أي فيما إذا كان مناط الفائدة النسبة الإيقاعيّة، فمضمون "ضرب زيد" على البناء للمفعول ضرب زيد بمعنى مضروبيّة زيد..." (كشّاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص895). ويحسن بنا أن نضيف إلى القول المذكور ما ذهب إليه الرّضيّ في شرحه لتعليق ابن الحاجب على "المصدر التفضيليّ" حتى نمسك بتفاصيل هذا التصوّر، إذ يقول: "يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافا إلى الفاعل أو المفعول. فمضمون "شدّوا الوثاقَ" شدّ الوثاق" (شرح الكافية، ج1، ص283).

ولعلّ أوّل ما يلاحظ في القولين تمثيلهما بجمل فعليّة. غير أنّ ذلك لا يحدّ من شمول المصطلح للجملة الاسميّة، فمضمون الجملة "زيد في البيت" هو طبقا للمقاييس ذاتها "استقرار زيد في البيت". وتسعفنا المقارنة بين مضموني "قام زيد" و"شدّوا الوثاق" بإدراك عدم الاعتداد بقيمة معنى الكلام في تعيين مضمون

النفي وكذلك حرف الاستفهام ينقل من الخبر إلى الاستخبار في قولك "أقام زيد؟"..." (شرح المفصّل, ج2, ص83).

الجملة، بدليل أنّه يمكن تحويل الأولى إلى أمر وتحويل الثّانية إلى جملة إثبات ويكون المضمون المستخلص من كلّ واحدة منهما مماثلا لمضمونها قبل التّحويل، فلو كان الأمر عكس ذلك لكان مثبتا في تحديد الرّضيّ لمضمون جملة الأمر "شدّوا الوثاق".

والواضح إذن أنّ هذا الجانب الدّلاليّ لا يمكّن من بيان أنواع معاني الكلام ناهيك عن الفصل بينها، فمن العبث إذن أن نلتجئ إليه في اختبار التّأكيد من هذه الزّاوية. ولكنّ الثّابت أنّ الّذين ساووا بين الجملة "إنّ زيدا منطلق" و"زيد منطلق" في المعنى لم يرق الشّكّ إلى أذهانهم في اختلافهما المعنويّ عن جملة الاستفهام "هل زيد منطلق؟" أو جملة التّمني "ليت زيدا منطلق". وهو ما يعني أنّه يوجد مستوى دلاليّ آخر يمكّن مثلا من تمييز جملة الأمر عن جملة النّهي وجملة الإثبات ولكنّه في الوقت نفسه عاجز عن كشف الفروق بين الجملة المتضمّنة للتّأكيد والجملة نفسها خاليةً منه. وقد يكون الأمر متعلّقا بعلاقة المضمون بالخارج أشياء وأحوالا، فمن هذه النّاحية لا فرق بين ما تحيل عليه الجملتان "إنّ زيدا قائم" و"زيد قائم" يتفوّه بهما متكلّم حريص على صدق مطابقة كلامه للخارج. ولكنهما مختلفتان مثلا عن الجملة "ليس زيد قائما"، فالإيجاب فيهما يجعل مضمونهما عاكسا لحالة مّا لزيد في الواقع، أمّا النّفي فإنّه مسلوب من الحالة المذكورة[1].

ونجد في المقابلة المطّردة عند البلاغيّين على وجه الخصوص بين التّأكيد والتّأسيس ما يشكّل رافدا آخر يبرّر عدم تفريقهم بين الكلام المؤكّد والكلام غير المؤكّد في مستوى المضمون بالمعنى الّذي نقلناه عن التّهانويّ والرّضيّ. وجوهر المقابلة لديهم أنّ التّأكيد لا يضيف شيئا لمحتوى الجملة، في حين أنّ التّأسيس جار "لإفادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله" (الكفوي، الكلّيات، معجم في المصطلحات والفروق اللّغويّة، ج2, ص27)[2]. ولتوضيح ذلك نقترح تفحّص الحاصل من زيادة"إنّ" و"في البيت" للجملة "زيد قائم" حتّى نتبيّن الأحوال الّتي ينتهي إليها المضمون عند كلّ زيادة:

أ- زيد قائم = قيام زيد

ب- إنّ زيدا قائم = قيام زيد

---

1) نذكر في هذا السّياق أنّ المبخوت (2006 ب، ص22) قد أورد الجدل الّذي دار بين الكندي وأبي العبّاس حول الفارق بين "عبد الله قائم" وإنّ عبد الله قائم" فعزا الالتباس الحاصل لدى الفيلسوف إلى تركيزه على المحتوى القضويّ.

2) لا نريد التّبسّط في هذه المسألة بل سنقتصر منها على ما يخدمنا في هذه القضيّة. ولمزيد التّوسّع فيها يمكن مراجعة الشّاوش (2001، ج2، ص ص721-752).

ج-زيد قائم في البيت = قيام زيد في البيت

فالجليّ إذن أنّ التّأكيد غير موف إلى تحوير مضمون الجملة، بل هو مبق له على حاله[1]. وفي ذلك ما يشرّع للسّبكي جعل تضمّن الخبر للتّأكيد "كالإخبار بالشّيء مرّتين" (عروس الأفراح, ج1, ص131).

ويدلّ التّبسّط في القول الأخير على أنّ جملة مؤكّدة كـ"إنّ زيدا قائم" هي في الواقع معادلة في محتواها القضويّ للكلام "زيد قائم زيد قائم". وليس هذا التقدير مخرجا نظريّا خالصا قدّمه السّبكي لتفسير الإشكال، بل له امتداده في الاستعمال، ذلك أنّه ضرب متواتر من ضروب التّأكيد يستعمله المتكلّم كما يستعمل غيره وميّز عن البقيّة بكونه توكيدا[2] لفظيّا قائما على الإعادة وصريح التّكرار (ابن يعيش, شرح المفصّل, ج3, ص41).

ورغم ما في ذلك من مقاصد تسمح ببيان مدلول التّأكيد من خلال ما يدلّ عليه التّكرار من حرص لدى المتكلّم على القصد إلى المعنى المكرّر وصرف السّامع إليه[3], فإنّه لا يخلو في تقديرنا من المنزلقات لأنّ الكلام المؤكّد قابل بدوره للتّكرار وإذا أجريت عليه المنوال نفسه كان التّفسير مثيرا للشّفقة, فالجملة الواحدة المؤكّدة متى كرّرها المتكلّم وجد المنظّر نفسه مضطرّا إلى مرادفتها بأربع جمل مكرّرة خالية من التّأكيد, وكلّما كرّرّ المؤكّد انقاد النّحويّ إلى حلّ التّأكيد إلى تكرار وهو ما لا يبدو مناسبا. ثمّ إنّ تفسير التّأكيد بالانطلاق من التّكرار أقرب إلى أن يكون نقضا للأوضاع، لأنّ التّكرار نوع من أنواع التّأكيد فكيف نفسّر الأصل بالفرع خصوصا أنّ الفرع ليس المثال النّموذجيّ الّذي تتحقّق فيه خصائص الأصل تحققا كاملا بدليل أنّه ليس أقوى قرائن التّأكيد؟

ولكنّنا نميل إلى أنّ القدامى لم يذهبوا إلى هذا التّقدير إلاّ لما لمحوه فيه من طاقة تفسيريّة من شأنها أن تنير الظّاهرة دون أن يقصد بها العمق الموفي إلى نقض الأصول, فالتّأكيد مهما كانت قرينته ضرب من ضروب الاحتياط (ابن جني،

---

1) ساق ميلاد (2001، ص ص77-78) في معرض اهتمامه بالقرائن الدّالّة على اعتقاد المتكلّم وخلوّها من التأسيس قائمة موسّعة لم يقتصر فيها على أدوات التأكيد الصّريحة بل جاوزها إلى قرائن أخرى.

2) ليس بين التّأكيد والتّوكيد اختلاف قي المدلول, إذ يقول ابن يعيش: "اعلم أنّه يقال تأكيد وتوكيد بالهمزة والواو الخالصة, وهما لغتان وليس أحد الحرفين بدلا من الآخر" (شرح المفصّل, ج3, ص39).

3) من فضل القول الإشارة إلى أنّ هذه المعاني متواترة في المصنّفات النّحويّة في ضبط مقاصد التّأكيد, فالزّمخشريّ يرى أنّ "جدوى التّأكيد أنك إذا كرّرت فقد قرّرت المؤكّد وما علق به في نفس السّامع ومكّنته في قلبه وأمطت شبهة ربّما خالجته أو توهّمت غفلة وذهابا عمّا أنت بصدده فأزلته" (م ن, ص40).

الخصائص، ج3، ص113) يخرج إليه المتكلّم حرصا منه على إذعان السّامع وانقياده للتصديق.

1-4- في القسم ما يعلّل إدراجه في الشّبكات الموسّعة:

الحاصل ممّا سبق أنّ المعطيات الشّكليّة والدّلاليّة المتعلّقة بمضمون الجملة بالتّفريع الّذي قدّرناه لا تفرّق في المعنى بين الكلام المؤكّد والكلام ذاته خاليا من قرائن التّأكيد. على أنّ البلاغيّين منذ عبد القاهر تقريبا عملوا على التّعمّق في مدلوله وبيان وجوه اختلافه عن بقيّة الأعمال لا سيما تلك الّتي لم يميّز عنها في المضمون، فوجدوا اختلافه عنها متّصلا بدواعي الاستعمال أو ما يمكن إلحاقه بما صار ينعت عند ديكرو (Ducrot، 1984) بالمكوّن البلاغيّ.

وممّا يتّصل بهذا الباب تفريع السّكّاكي للخبر إلى ثلاثة أضرب: ابتدائيّ وطلبيّ وإنكاريّ يدلّ كلّ واحد منها على حالة مخصوصة للسّامع متراوحة بين الجهل بمضمون الخبر والتّردّد فيه وإنكاره (مفتاح العلوم، ص ص170-171). فالمتكلّم طبقا لهذه النّظريّة يخلي كلامه من التّأكيد متى قدّر أنّ السّامع جاهل بالمعلومة وليس له إزاءها موقف مسبق. أمّا إذا لمح لديه تردّدا في صدقها أو إنكاره له فإنّه يعمد إلى تضمين قوله قرائن تأكيد يتجاوب عددها فيه مع ما يراه مناسبا لتبليغ المضمون وتثبيته في ذهن سامعه. ولخالد ميلاد في المسألة تصوّر طريف لم يستمدّه من البلاغيّين بل نبّهته له تعليقات سيبويه على القرائن اللّفظيّة المعبّرة عن اعتقاد المتكلّم في التّركيب، ومفاده "أنّه كلّما ضعفت العلاقة بين المتكلّم والمخاطَب قويت العلاقة بين المتكلّم والكون الخارجيّ وسيطرت الألفاظ المحيلة على الخارج في البنية المنجزة. وعلى العكس من ذلك كلّما قويت العلاقة بين المتكلّم والمخاطَب وتوتّرت ضعفت العلاقة بين المتكلّم وسيطرت ألفاظ الاعتقاد غير الإحاليّة على البنية المنجزة" (2001، ص81).

وإذا أخذنا بعين الاعتبار تشديدَ المؤلّف على عدم نقض موقفه لوجهة نظر البلاغيّين (م ن) لاحظنا أنّ البعد التّداوليّ البلاغيّ على أهمّيّته ليس كافيا لترشيح التّأكيد للاستقلال بذاته لسببين: فنحن لو تأمّلنا المعانيَ الّتي يمكن أن يحققها الاستفهام والأمر في الإنجاز لدى البيانيّين[1] وقارنّا كلّ شبكة منهما بأوسع الشّبكات التّصنيفيّة عندهم لأفضى بنا التّحقيق إلى اكتشاف معان كثيرة ينبّه عليه المقام

---

1) من أمثلة ذلك أنّ الأمر يفيد في الاستعمال عند السّيوطي عشرين معنى منها على سبيل المثال التّهديد والتّسخير والامتنان والتّعجّب والتّكذيب (الإتقان، ج2، ص ص158-159). وإذا نظرت فيها وجدت بعضها قابلا للإدراج ضمن شبكة معاني الكلام بالنّظر إلى استقلاله بقرائن تستجيب لمختلف مقوّمات قرائن معنى الكلام شكلا ودلالة كالتّعجّب. وفي المقابل تتميّز البقيّة بفقدانها لهذه الميزات ولذلك يندر أن تجد مصنّفا يدرجها في قسمته الأوّليّة.

بمعطياته المختلفة أو ترشد إليها بعض العناصر المعجميّة في الكلام ولكنّها مع ذلك لم تستقم معانيَ مستقلّة بذاتها تذكر في القائمات العاملة على حصر معاني الكلام في المجمل كتلك التي نقلناها عن السّيوطي والزّركشي. يضاف إلى ذلك أمر آخر مفاده أنّ كلّ معنى ورد في التّصنيفيّات من أدناها إلى أعلاها قابل في الاستعمال لأن يحقّق معانيَ مجازيّة مختلفة وليس الأمر كذلك في التّأكيد، فنحن لم نظفر في ما اطّلعنا عليه من المصنّفات بذكر لذلك. والخلاصة من ذلك أنّ المقوّمات المقاميّة تقف عاجزة عن ترسيخ قدم التّأكيد في التّصنيفيّات المعروضة سابقا.

ومن المنتظر أن لا يخترق القسَم هذه الضّوابط لكونه يفيد التّأكيد والتّمكين ويتعارض مع الظّنّ (الأنباري, الإنصاف في مسائل الخلاف, ج1, ص400)، والأرجح إذن أن يغيب عن شبكات معاني الكلام الكبرى. ولكنّ هذا الأسلوب يحظى في مجموعة قرائن التّأكيد بمنزلة متميّزة تركيبا ودلالةً وتخاطبًا, فهو من جهة التّخاطب مثلا يعتبر أشدّ أقرانه قوّة وأقدرها على التّعبير عن يقين المتكلّم في ما يقول, ولهذا قال السّبكيّ: "إن احتيج لأكثر[1] أتيَ بالقسم" (عروس الأفراح, ج1, ص128). وهذا طبيعيّ لكون المقسِم مهما كان جنسه أو عصره لا يتردّد في القسم بالعظيم في تقديره أو العزيز لديه, قال الأنباري: "إنّما نقسم بالشّيء في العادة إذا كان عظيما عند الحالف كقوله: "واللّه والقرآن والنّبيّ وأبي" وما أشبه ذلك ممّا يحلف به أهل الجاهليّة والإسلام" (الإنصاف في مسائل الخلاف, ج1, ص400).

ولهذه الأسباب تحوّل القسم منذ القديم إلى عرف اجتماعيّ أخضعت له البشريّة بعض مراسمها في المناسبات الخطيرة كيمين "أبقراط" الّذي يجريه كلّ طبيب أو اليمين الدّستوريّ الّذي يجريه الرّئيس في فاتحة تقلّدهما لمسؤوليّاتهما. وربّما التجئ إليه أيضا في حسم النّوازل, فالمشهور عند المسلمين أنّ اليمين سبيل من سبل ردّ المنكر للتّهمة[2]. ورغم ما له من صلة بالتّأكيد فإنّ الأعراف لا تتيح للاثنين الأوّلين تأكيد التزامهما بميثاق الشّرف بأيّة قرينة تأكيد أخرى كما لم تجعل منها كافية للثّالث في درء الشّكوك[3].

---

1) يقصد بصيغة التّفضيل أكثر قوّة في التّأكيد.

2) لا نزال في الدّارجة التّونسيّة نستحلف المتكلّم في المواقف العاديّة طلبا ليقينه في ما يقول, فنقول له: "احلف" أو "براس أمّك".

3) ذهب خالد ميلاد (2001، ص103) إلى أنّ القوّة المذكورة متجلّية كذلك في اللّفظ في ظاهرة الإطناب بما أنّ هذا المعنى خاضع لزيادة اللاّم المؤكّدة في الواجب وزيادة اللاّم المؤكّدة والنّون الثّقيلة أو الخفيفة في غير الواجب. ولكننا لا نعلم مدى انطباق هذا الحكم على اللّغات الأخرى خصوصا أنّ القسَم يحافظ على الدّور نفسه في بقيّة الثّقافات.

وللقسم من المنظور التداوليّ ميزة أخرى, فهو على خلاف البقيّة يؤدّي مضامين أخرى غير التأكيد وإن كانت محدودة ومربوطة بأداة بعينها غير شاملة لكلّ قرائن اليمين, فلقد أورد المبرّد أنّك بالجملة "تاللّه لأفعلنّ" "تقسم على معنى التعجّب" (المقتضب, ج4, ص175)[1]. وهو معطى إذا سحبت عليه ما ذكرناه في نقائص التأكيد الخاذلة له من الارتقاء إلى مصفّ العمل اللغويّ المستقلّ ظفرت بمقوّم تخاطبيّ مهمّ يهيّئ اليمين لأن يكون معنى من معاني الكلام.

ويسعفنا ترصّد الفقرات المعقودة للقسم في "الكتاب" بشاهد مثير للانتباه يجعل من اليمين مغيّرا للكلام, إذ يقول سيبويه: "ألا ترى أنّك تقول: "زيد منطلق", فلو أدخلت اليمين غيّرت الكلام" (ج3, ص84). وللتغيير هنا مضامين تركيبيّة دلاليّة في الوقت نفسه, فالمؤلّف قد أورد كلامه في سياق تقدّم القسم على الجزاء وما يرافقه من قيود مختلفة, وهو ما أوفى به إلى معالجة مظاهر الاعتماد فيه. والمعلوم أنّ مقولة الاعتماد في مظهرها التركيبيّ تتركّب عند الأسلاف من معتمَد عليه ومعتمِد بينهما علاقة تأثّر وتأثير. فالمعتمد عليه موجّه للتركيب اللاّحق به التابع له, أمّا هذا اللاّحق فهو مستمدّ لمجمل خصائصه من التوجيهات التركيبيّة المتوفرة للعنصر المتصدّر له[2]. واعتبار القسم موجّها للكلام اللاّحق به متحكما فيه مقتض لهذه التقديرات, بمعنى أنّه متوفّر على قيود تقرّ جواز لاحق به وامتناع آخر, وهو ما يكشفه كلام سيبويه المتصل بشروط دخول القسم على الجزاء, إذ يقول: "وذلك قولك: واللّه إن أتيتني لا أفعل, لا يكون إلاّ معتمدة عليه اليمين. ألا ترى أنّك لو قلت: "واللّه إن تأتني آتك" لم يجز. ولو قلت: "من يأتني آته" كان محالا" (م ن).

وليس غريبا أن يردف المؤلّف القول السّالف بحديث عن امتناع اللّغو[3] في اليمين, إذا أخذنا في الاعتبار أنّ الفاصل بين المعالجة التركيبيّة للبنية ومعالجتها من جهة المعنى ضعيف إن لم يكن معدوما عند سيبويه. ولذلك فإنّ التأثير المتحدّث عنه له في الوقت نفسه مظهر دلاليّ مهمّ يجعلنا نراه من القبيل الذي ينقل الكلام من حدّ إلى حدّ.

---

1) ذهب إلى ذلك سيبويه قبله ضمن عبارة يبدو الاحتمال فيها أوضح, إذ قال: "قد تقول تاللّه وفيها معنى التعجّب" (الكتاب, ج3, ص 397).

2) يضمّن السّهيلي هذه الضّوابط في تعليقه على عدم إعمال "ما" النّافية في حال تقديم الخبر النّكرة المشتقّ على المخبر عنه فيقول: "وكذلك لم يعملوها (ما النافية) عند تقديم الخبر نحو "ما قائم زيد" لأنّه ليس من رتبة النّكرة إلاّ مع الاعتماد على ما قبلها" (نتائج الفكر في النّحو، ص75).

3) يستعمل اللّغو عند النّحاة للدّلالة على خلوّ اللّفظ من الفائدة. وهو بهذا الوصف مفهوم متّصل بالإخبار وقد نبّه القدامى على ضرورة تلافيه وجعلوا من الكلام مشترطا للإفادة. وذهب قرايس (Grice) (1975) في نظريّته المتعلقة بالمحادثة المذهب نفسه. وإذا كان التنبيه على عدم الوقوع فيه في الكلام عامّة أمرا أكيدا عند القدامى فإنّه متى تعلّق الأمر بالقسَم كان الإقلاع عنه أوكد لما يضمره من تعبير على شدّة التزام المتكلّم بما يقسم عليه.

ولئن كان في كلّ ذلك ما يرشّح القسم للورود في الشّبكات الموسّعة, فإنّ البحث في منزلته داخل الشّبكات الدّنيا ذات القسمتين الثّنائيّة أو الثّلاثيّة يرشد إلى أنّه كان بدوره محلّ إشكال. فالقدامى انقسموا إزاءه إلى فريقين: واحد حمله على الإنشاء والآخر اعتبره خبرا. ومن الأوّل قول السّبكي: "فالأحسن ما ذكره الإمام وأتباعه من أنّ التّمني والترجّي والنّداء ليس فيها طلب بل هو تنبيه ولا بدع في تسميته إنشاء" (السّيوطي, الإتقان في علوم القرآن, ج2, ص160)[1].

وفي المقابل مال ابن جنّي إلى اعتباره خبرا بقوله: "اعلم أنّ القسم ضرب من الخبر يذكر ليؤكّد به خبر آخر" (اللّمع في العربيّة, ص241), والمراد بالخبر هنا قسيم الإنشاء. ولا يبدو التعارض بينهما مفتعلا بل هو متأتّ من بنية القسم ذاتها, فالذين ألحقوه بالخبر انطلقوا من وظيفته التوكيديّة وتعبيره عن اليقين وشدّة اتّصاله بالمقسم عليه في الجملة اللاّحقة به المقدّر فيها أن تكون خبريّة في الأصل, دليل ذلك أنّ ابن الدّهّان شرح كلام ابن جنّي السّالف بقوله: "والقسم جملة مفتقرة إلى جملة أخرى تتمّ بها كلاما, لأنّها موضوعة للجملة الخبريّة التي تريد أن تؤكّدها بها لتزيل الشّكّ من قلب السّامع. ولمّا كانت للتّأكيد جرت مجرى الحروف فلم يستتبّ بها الكلام إلاّ مع جملة أخرى" (م ن, هامش 2). وتعتبر المقارنة المعقودة في هذا القول مفيدة في بيان التّلاحم الدّلاليّ المتين، فالسّهيلي يذكر أنّ الحرف الذي يدخل على الجملة "لا يمكن الوقوف عليه، ولا يتوهّم انقطاع الجملة عنه لأنّه لا يوقف عليه" (نتائج الفكر في النّحو، ص74).

أمّا الموقف الآخر فالغالب في تقديرنا أنّ قياس القسَم بالحرف فيه لم يكن بالقوّة التي بلغها القائلون بخبريّة هذا العمل وإن كانوا يسلّمون بأنّه لا يستقيم بذاته محققا لفائدة مستقلّة. فالخلاف بينهما عائد كذلك إلى الإبقاء على التّأكيد وبعض خصائصه الشّكليّة في بناء المقاربة. والظّاهر أنّ اعتبار القسم جملة مستوفية للتّمام الإعرابيّ قابلة لإظهار المقدّر وقابلة بذلك للتّحوّل إلى جملة خبريّة تامّة من الجهة المذكورة لم يكن كافيا لحمله محمل الخبر, ولا غرابة في ذلك فثمّ أبنية كثيرة صيغها خبريّة وهي مع ذلك تؤدّي معنى الإنشاء كـ"بعت" وصيغ العقود التي يقترن تحقّق مدلولها في الخارج بعمليّة التّلفظ بها. فجانب اللّفظ لا يشكل بهذا الاعتبار قادحا يهوّن من رجاحة الموقف المذكور, ولهذا قال الزّركشيّ: "والقسم لفظه لفظ الخبر ومعناه الإنشاء والالتزام بفعل المحلوف عليه أو تركه وليس بإخبار عن شيء وقع أو لا يقع وإن كان لفظه المضيّ أو الاستقبال" (البرهان في علوم القرآن, ج2, ص 389).

---

1) لئن كان المؤلّف في هذا القول ينقل تقييم السّبكي لأعمال المتقدّمين وإجازته للموقف المعتبر للقسم إنشاء, فإنّه في موضع آخر يشير إلى قوّة إجماع المتقدّمين على هذا الموقف بقوله: "نقل القرافي الإجماع على أنّه إنشاء" (الإتقان, ج2, ص162).

ومهما كان موضع الإنشاء في القسمة المعتمدة شاملا للطَلب أم منفصلا عنه قائما مقام النوع الثالث[1], فإنّ المقصود به أقرب إلى أن يكون المقصود في النداء بالمعنى الذي ذهب إليه المبرّد[2] أو في التعجّب والمدح عند الرّضيّ, إذ جعل من قرائن الثاني أدوات "تنشئ المدح وتحدثه" (شرح الكافية, ج4, ص247). وممّا يعزّز هذه المقارنة أنّ السّبكي في بعض الشّواهد السّابقة قد جمع القسم بالنداء والترجّي والتمني لما لاحظه فيها جميعا من دلالة على التنبيه. ويعتبر التنصيص على الجامع بينها مهمّا في سياقنا, فالتنبيه أشدّ رسوخا في النداء منه في المعاني الأخرى وعادة ما يكون النداء غير مقصود في الخطاب بل يؤتى به للفت انتباه السّامع إلى ما يتلوه, والمتكلّم إذ يجري النداء يحقق العمل المذكور. وكذلك الحال في القسم, فالمقسم يجري القسم باستعمال قرائنه اللفظيّة, بمعنى أنه ينشئه لا يخبر عنه, تماما كاختلاف أحوال المنادي إنشاء وإخبارا في الجملتين "يا زيد" و"أنادي زيدا". ثمّ إنّ الاشتباك بين المعنيين حاصل كذلك في السّمة الأخرى فالمقسم كالمنادي قصدهما منصرف إلى ما يتلو العملين من منادى له ومقسم عليه. ولهذا فالقسم متوفر على قسط من التنبيه, ولكنه تنبيه مخالف لتنبيه النداء متصل ببنية الإخبار فيه التي هي مرتبطة بمقتضيات التأكيد لا بسعي المتكلم إلى صرف المخاطب إليه (السّويح, 2009, ج2 ص ص 457-461).

2- التركيبة الإخباريّة للقسم:

2 - 1- القسم تركيب تامّ:

تلفت نظرنا في تحليل النحاة لبنية القسم قضيّتان, إحداهما الحرص على ردّه إلى جملة تامّة وإظهار المضمر فيه إظهارا يدلّ على أنه ليس من قبيل إظهار الفعل "أنادي" أو "أدعو" في بنية النداء. والأخرى حرصهم على جعله بنية تخاطبيّة تتجاوز في تحققها الجملة تجاوبا مع طبيعة الأدوار أو العناصر التي يتطلبها هذا العمل. وتندرج في تبسّطهم في المسألة الأولى قضايا مختلفة يفتح بعضها على بعض, منها تحديد قائمة القرائن اللغويّة المناسبة لهذا العمل وتعيين وجوه تحقيقها له وتبيين دورها التركيبيّ.

---

1) نذكّر في هذا السّياق بأنّ بعض البلاغيّين الملخّصين للمفتاح أو الشّارحين للتلاخيص مالوا إلى جعل الإنشاء قسيما للخبر وفرّعوه في الدّاخل إلى إنشاء طلبيّ وآخر غير طلبيّ. راجع على سبيل المثال:

- التفتازاني, المطوّل ص ص406-407.

2) يقول المبرّد: "اعلم أنّك إذا دعوت مضافا نصبته, وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره, وذلك قولك: "يا عبد الله", لأنّ "يا" بدل من قولك: "أدعو عبد الله, وأريد..."., لا أنك تخبر أنك تفعل, ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلا. فإذا قلت: "يا عبد الله" فقد وقع دعاؤك بعبد الله, فانتصب على أنه مفعول تعدّى إليه فعلك" (المقتضب, ح4, ص 202).

ويسود الإجماع لديهم على أنّ حروف القسم "ثلاثة, وهي الباء والواو والتاء. فالباء هي الأصل والواو بدل منها والتاء بدل من الواو" (ابن جني, اللمع في العربيّة, ص241). ونشير إلى أننا لسنا معنيّين في هذا الموضع بمناقشة شكل ترتيبهم لها ولا باختبار مقدار رجاحة تقسيمهم إيّاها إلى أصل هو أقرب إلى أن يكون أمّ الباب في مجاله وفروع ملحقة به مقيسة عليه على النحو الذي عادة ما ينتهجونه في تصنيفهم للظواهراللغويّة[1], بل نركز اهتمامنا على الشكل الذي يؤدّي المعنى المذكور. فترشيح تلك الحروفلهذا الدّور متيح لمقارنتها ببقيّة حروف معاني الكلام وتحويلها إلى فعل مضارع مرفوع منسوب إلى المتكلّم[2] على النحو الآتي:

أ-والله جاء.

↓

ب- أقسم الله جاء.

ويستقيم تقييم هذا الإجراء من خلال مقارنته بمثيله في النفي[3]:

أ'- ما جاء زيد.

↓

ب'- أنفي جاء زيد.

---

1) اهتمّ محمّد الشاوش (2001، ج2، ص ص721-734) بهذه المسألة اهتماما معمّقا انتهى من خلاله إلى تركيز أصالة الباء وتقدّمها على أخواتها في التعبير على هذا المعنى.

2) يذكر الرّضيّ أنّ كلّ معنى من معاني الكلام تخصّه اللّغة في الأصل بحرف (شرح الكافية, ج3, ص74). ويذهب ابن يعيش إلى أنّ هذه الحروف تنوب عن أفعال بالصّيغة التي ذكرناها, فيقول: "فما النافية نائبة عن أنفي وهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم وحروف العطف عن أعطف وحروف النداء عن أنادي" (شرح المفصّل, ج1, ص66). وقد اهتمّ الشّريف (2002، ج1، ص ص 503-523) بهذه المسألة بشكل مستفيض فدفع بفعليّة الحرف إلى حدودها القصوى مبيّنا اتصالها المتين بالجانب الإنشائيّ للبنية مقابلا إيّاها بما يكون لما يتلو الصّدر من اتّجاه للإحالة على العالم الخارجيّ. ولقد استثمر كثير من الباحثين هذه الأفكار مثل ميلاد (2001) والمبخوت (2006أ) والشكيلي (2007). كما اعتمدناها من ناحيتنا في تتبّع دور صدر الكلام في بناء الفائدة ووجدنا في تحليل ابن جني لأصناف الدلالات (الخصائص، ج 3، ص ص100-103) ما يدلّ على أنّ نيابة الحرف للفعل المضارع المرفوع المنسوب إلى المتكلّم تجعله يكتفي بوسم الدّلالة اللفظيّة التي يحويها. ونظرا إلى جموده فإنه بحكم النيابة ذاتها يحتفظ بدلالتيه الصّناعيّة والمعنويّة المعبّرتين عن الحاضر بما هو زمن الفعل والمتكلّم بما هو فاعل الفعل (السّويح، 2009، ج1، ص ص113-121).

3) ليس اختيارنا للنفي هنا دالاّ على علاقة مخصوصة بين العملين، بل هو مجرّد تمثيل كان يمكن أن نختار بدله أيّ معنى آخر من معاني الكلام مادامت الغاية مجرّد اختبار وجوه فعليّة حرف القسم قياسا بسائر حروف المعاني الأخرى.

الظّاهر أنّ عمليّة التّعويض تورث الشّذوذ الإعرابيّ إلاّ إذا حملت ما يتلو الفعل المتصدّر على اللّفظ فيكون مفعولا له, وحتى في هذه الحالة لا يستقيم التّلفظ بـ"ب" مادام فعل القسم يقتضي التعدّي بحرف. وليس ذلك استثناء فيها بل هو جار في قولك "أستفهم جاء زيد" عندما تضع "أستفهم" موضع الهمزة في "أجاء زيد؟". وقد يكون في ذلك ما يدلّ على أنّ تقدير الفعل لا يجاوز لديهم الدّلالة على وضع المتكلّم في الكلام، غير أنّ الاستئناس بما ساقه الرّضيّ في حديثه عن التّصديق والتّكذيب في الخبر يثبت وعي القدامى بالفروق المميّزة بين الإجراءين، فهو يقول: "إذا قلت: "زيد أفضل من عمرو"، ولا ريب في كونه خبرا لم يكن أن تكذّب في التّفضيل ويقال لك: "إنّك لم تفضّل"، بل التّكذيب إنّما يتعلّق بأفضليّة زيد. وكذا إذا قلت: "زيد قائم"، وهو خبر بلا شكّ، لا يدخله التّصديق والتّكذيب من حيث الإخبار بل يدخله من حيث القيام..." (شرح الكافية، ج4، ص238). ولعلّ أهمّ ما يمكن أن يستخلص من ذلك هو أنّ الخبر يجمع بين محتويين أحدهما إنجازيّ والآخر إحاليّ، وتخصيصه بالصّدق أو الكذب متعلّق بالمحتوى الثّاني. أمّا المحتوى الأوّل فهو محلّ اشتراك بينه وبين بقيّة المعاني الأخرى، وفيه يعمل المتكلّم على إنشاء عمله وإنجازه ولا معنى للتّكذيب والتّصديق فيه. والأرجح في هذه الحالة أن تكون البنية "أستفهم..." إخبارا بالاستفهام الّذي كان منك، أمّا "هل..." فهي إنشاؤك ذاته للاستفهام كما أقرّت الشّكيلي (2007، ص ص72-74).

وبالعودة إلى الأمثلة نلاحظ أنّ النّحاة لم يتعاملوا مع "ب" والأمثلة المجانسة لها تعاملهم مع "ب'" أو بقيّة الأمثلة الشّاذة. فسيبويه ذهب إلى مناظرة التّأكيد بالقسم بالتّأكيد بـ "حقّا" وخلص من خلاله إلى إمكان حذف الحرف واستعادة النّصب في المقسم عليه قائلا: "واعلم أنّك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجرّ نصبته كما تنصب حقّا إذا قلت: "إنّك ذاهب حقّا". فالمحلوف به مؤكّد به الحديث كما تؤكّده بالحقّ" (الكتاب,ج3, ص497)[1]. ومهما كانت أبعاد هذه المقارنة فإنّ الأساس فيها أنّها تخلي الحرف من أيّ دور دلاليّ في المعنى المذكور مادام المؤكّد به هو المجرور بعده, وعندها لن يكون له من دور زائد على الدّور الأساسيّ الموكول لحرف الجرّ والمتمثّل في قيامه مقام الواسطة الّتي تجرّ معنى ما قبله لما بعده وتجعله قابلا للتعدّي, وهو ما يلحظ في قول الخليل: "إنّما تجيء بهذه الحروف لأنّك تضيف حلفك إلى المحلوف به كما تضيف مررت به بالباء, إلاّ أنّ الفعل يجيء مضمرا في هذا الباب" (م ن, ج3, ص497). ولمّا كانت منزلة الحرف المقدّر أنّه حرف قسم على هذا النّحو عمل النّحاة على بيان

---

1) استغلّ خالد ميلاد (2001، ص ص101-104) هذا القول وغيره ممّا أورده سيبويه في مسألة القسم في بناء موقف يجعل من المقسم به والمقسم عليه جملة واحدة.

المقدّر وتعيينه فقال ابن جنّي: "والأصل في هذا كلّه أحلف باللّه وأقسم باللّه, فحذف الفعل تخفيفا في أكثر الأمر" (اللّمع في العربيّة, ص241).

وتعتبر هذه التّدقيقات مهمّة لكونها تقيم الحدود الفاصلة بين القَسَم وغيره من المعاني, إذ يتيح إجراؤها على المثالين "أ" و"أ'" تبيّن جوهر الفارق الفاصل بينهما, فحرف القسم لا ينوب عن فعل كما هو شأن سائر حروف معاني الكلام, بل هو حرف واسطة يمثّل وجوده مبدئيّا دليلا على الفعل المضمر. وليس الإضمار هنا حيلة نظريّة مناسبة للتفسير بل هو إجراء من إجراءات التّخفيف والاقتصاد في المجهود الّتي عادة ما تبيحها اللّغة كلّما كانت الظّروف مواتية دونما تلبيس أو غموض, ولذلك فإنّ إظهاره وارد في السّياق وحذفه مردّه إلى علم السّامع (المبرّد, المقتضب, ج2, ص318).

وهذا مهمّ لكونه يوفّر قرائن إضافيّة موضّحة لحقيقة الإنشاء في القسم, ذلك أنّ إمكان إظهار الفعل وتقديره في حال عدم الذّكر يجعل من هذا العمل متحقّقا بجملة فعليّة والإنشاء فيها قريب في شكله من الإنشاء المتحقّق في جمل مثل "بعتك إيّاه" و"أنت حرّ" إذ لم يتقدّم عنه مخبَره كما لم يتقدّم عن الجملتين مخبَرهما من البيع والعتق (ابن القيّم, بدائع الفوائد, ج1, ص ص9-13) إضافة إلى كونها لا تخبر عن مستقبل, بل هي متعلقة بالحال و"الخبر عن الحال الإنشاء المطلق" (م ن, ج1, ص9). ويضاف إلى ذلك استنتاج آخر لا يقلّ عنه أهمّيّة, فتقدير فعل القسم وجعل الحرف واسطة يؤدّي إلى القول بأنّ القسم بنية تركيبيّة مستقلّة بذاتها من الزّاوية العامليّة.

2-2- القسم وحده غير مفيد:

ومتى تخطّينا المظهر المتعلّق بالمباحث التّركيبيّة الإعرابيّة لبنية القسم وبحثنا في المظهر الخطابيّ لهذا العمل تبيّن لنا أنّ التّمام التّركيبيّ المشار إليه لا يحافظ على القاعدة العامّة المطّردة عند النّحاة والّتي عادة ما تقرن ذلك التّمام بتمام آخر لا يقلّ عنه أهمّيّة ويتحقّق على صعيد الدّلالة والمعنى ويكون بموجبه الكلام محقّقا لفائدة يحسن السّكوت عليها. وينكشف هذا المعطى بصورة جليّة في مقابلة ابن جنّي بين القسم المحكيّ والقسم الصّريح؛ فهو يقول: "وكذلك لو قلت في حكاية القسم: "حلفت باللّه" أي كان قسمي هذا، لكان كلاما لكونه مستقلاّ. ولو أردت به صريح القسم لكان قولا من حيث كان ناقصا لاحتياجه إلى جوابه" (الخصائص, ج1, ص19).

وتسهم استعادة ما نقلناه سابقا عن ابن القيّم في توضيح المقابلة وتقدير المقامات الحيّة المناسبة لكلّ واحد منهما, فصريح القسم هو المناسب في قيمته الإنجازيّة لجملتي "بعتك إيّاه" و"أنت طالق" وسائر الجمل الّتي اتّخذها أوستين

(Austin) عمدة في الفصل بين الأقوال الوصفيّة والأقوال الإنجازيّة (1970، ص ص37-45)، بمعنى أنّه خبر عن الحال، أي محيل على ما يكون للمتكلّم من إنجاز وليس كذلك القسم المحكيّ إذ هو يناسب ردّ المتلفظ بالقسَم على سائل سأله عن المقسَم عليه الّذي استخدمه في قسَمه, فهو إذن لا يخبر عن حاله وإنّما يخبر عمّا بدر منه من قسَم سابق، ومادام القسَم عملا لغويّا خالصا كان الإخبار عنه ضربا من ضروب الحكاية. وانطلاقا ممّا تقدّم تحوّل الحكاية القسَم إلى موضوع إخبار تحويلا يفكّ صلته بالمقسَم عليه ويفقده أغراضه التخاطبيّة الأصليّة ويدمجه في عمليّة إبلاغ أخرى ذات غايات إخباريّة مختلفة. وعندما نسحب تنوّع الغايات الإخباريّة على بنية الأقوال نكتشف أنّ الحكاية تودع في الخطاب كلّ عناصر الإفادة ويتحوّل المقسَم به إلى محطّ إخبار, وليس الأمر كذلك في القسم الصّريح.

وقبل أن نخوض في تفاصيل المعطى الأخير من القضيّة نشير إلى أنّ إدراج القسم ضمن أسلوب التأكيد وربط فائدته بالتحقيق والتمكين يفترض في الخطاب المؤدّي له أن يكون جامعا بين مؤكِّد ومؤكَّد بقطع النظر عن ترتيبهما على النحو الّذي يبرز في الأمثلة المختلفة الموالية:

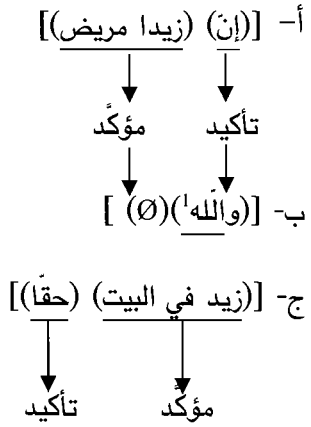

ولا يقتصر الأمر على تأكيد الحكم بل يسري كذلك على تأكيد المفرد؛ وما تحليل بنية التأكيد المتحقق بالإتباع إلى المكوّنين المذكورين إلاّ دليل على ما نقول. ولعلّ ما يلفت الانتباه في الأمثلة المحلّلة هو أنّ القسَم يتخطّى الحيّز المذكور فجملته تامّة من الجهة الإعرابيّة ولكنّها مع ذلك خالية من المؤكَّد خلوًا يمنع الاكتفاء بها في المقام إذا كانت قسما صريحا. وبسبب ذلك احتاجت تلك

1) اقتصرنا في التّسطير على المقسم به طبقا لما ذكرناه سابقا في وظيفة الحرف وبالاستناد كذلك إلى ما ذهب إليه سيبويه لمّا رأى أنّ "المحلوف به مؤكّد به الحديث" (الكتاب: ج3 ص397).

الجملة لجملة تليها مباشرة في السّلسلة المنطوقة حتّى يتمّ المعنى ويجوز السّكوت ويتحقّق غرض التّأكيد الباعث على القَسَم. ولمّا كانت العلاقة بين الجملتين لا تحكمها العلاقات الإعرابيّة المسيّرة بعمل العامل في المعمول لكون فعل القسم استوفى عمله بذكر المقسَم عليه لجأ النّحاة إلى الحديث عن علاقة أخرى ذات صبغة دلاليّة تصوّر منزلة الثّانية من الأولى، فجعلوا منها –الثّانية- جوابا لسابقتها.

وتستعمل عبارة الجواب لديهم في سياقات كثيرة منها جواب النّداء وجواب الشّرط وجواب الطّلب. وظلّت في أغلب هذه السّياقات تدلّ على التّلازم الدّلاليّ بين تركيبين ينتج عن الجمع بينهما معنى تامّ مفيد لا يتحقّق خارج الجمع المذكور. على أنه من الصّعب أن نماثل بينها في العوامل الدّاعية إلى التّلازم مماثلة تامّة, فجواب النّداء مثلا قريب في توجّه القصد إليه من جواب القسم, أمّا جواب الشّرط فمأتاه أمر آخر ناتج عمّا يتولّد من زيادة بعض حروف معاني الكلام من نقصان في دلالة المطروء عليه بعد أن كان تامّا قبل ذلك. وجواب الطّلب المقترن بنصب الفعل المذيّل لجملة طلبيّة تسبقه مختلف في تولّده وقيمته الإخباريّة, بدليل أنّ المتكلّم قادر على الاستغناء عنه دون أن يفسد معنى كلامه, وخروجه إليه متولّد عن حاجة إخباريّة مخصوصة مرتبطة بمقام محدّد, وهذا لا يتاح له في الأمثلة الأخرى, إذ لو فعل ذلك لصار كلامه قولا ناقصا (ابن جنّي, الخصائص, ج1, ص19).

ولئن كان ابن جنّي قد تطرّق إلى بعض القضايا المتّصلة بهذه المسألة على هامش حديثه عن نقصان القول وتمام الكلام بما هما مقداران لغويّان, فإنّ الاستراباذيّ قد انساق إلى ذكر بعض المعطيات المفيدة في هذا الباب من خلال معالجته للفروق بين الإسناد الأصليّ والإسناد التّبعيّ. وهما مسألتان متقاربتان باعتبار أنّ كلّ واحد من الإسنادين موف إلى مقدار من المقدارين اللّذين فرّق بينهما ابن جنّي. وأهمّ ما يستفاد من الحديث عن النّوعين أنّ أحدهما مقصود لذاته بمعنى أنّ التّركيب النّاتج عنه كلام مفيد بذاته غير محتاج لغيره (شرح الكافية, ج1, ص31). وفي المقابل يتميّز الإسناد غير الأصليّ بعدم قدرته على الاستقلال بذاته ودخوله في تركيب آخر حاو بدوره لإسناد هو الأصليّ فيه, وهو قياسا بالسّابق لم يتركّب لذاته. ومن أمثلته الإسناد المتحقّق في موضع الخبر والصّفة والصّلة والمضاف إليه وجملة القسم والجملة الشّرطيّة (م ن).

ولا نعتقد أنّ الجمع بين كلّ الأمثلة السّابقة متيح لإدراجها جميعا ضمن قسم الجملة الصّغرى الّذي وضعه ابن هشام لوصف الجملة الواقعة داخل جملة أخرى كبرى (مغني اللّبيب, ج2, ص380), فجملة القسَم ليست من هذا النّوع لأنّها مستقلّة عنها في التّركيب. والأغلب في الاعتقاد أنّ هذا الفويرق هو الّذي

ألجأ الرّضيّ إلى تخصيص الجملة القسميّة بوصف زائد يذكّر بقيمتها التّوكيديّة ويميّزها عن جملة الشّرط التي هي تقييد للجزاء (شرح الكافية, ج1, ص31).

2-3- تركيبة جملة القسم من حيث الإخبار:

تفضي التّدقيقات السّالفة من الزّاوية التّركيبيّة إلى القول بأنّ عمل القسم يتحقّق بجملتين متتابعتين في السّلسلة المنطوقة تتابعا تقتضيه الخصائص الدّلاليّة والإخباريّة المميّزة لهذا العمل. ومن فضل القول الإشارة إلى أنّ التّفاصل التّركيبيّ بين هاتين الجملتين يستوجب أوّلا تقدير توفّر كلّ واحدة منهما على بنية إخباريّة مستقلّة مادام الأصل في الجملة الاستقلال والإفادة، والتّسليم ثانيا بأنّ التّركيبة الإخباريّة لعمل القسم برمّته حاصل تفاعل البنيتين الإخباريّتين الفرعيّتين.

وإذا تفحّصنا جملة القسم في شكليها الاسميّ والفعليّ لاحظنا أنّ المقسم به يشغل دورين مختلفين بحسب تقدير النّحاة للمحذوف, فإذا كان المقدّر فعل القسم تنزّل الحرف منزلة الواسطة المسهّلة للتّعدية وصار المقسم عليه في موضع المفعول المقيّد للفعل المتقدّم عليه[1]. وتدلّ القوانين الموجّهة لبنية المعلومات حال تقييد الفعل بمفعول إلى أنّ تعلّق الثّاني بالأوّل هو محطّ الإخبار في عالم الخطاب وهو كذلك الممثّل للمعلومة الجديدة تمثيلا يمكن تلخيصه بمجاراة ما اعتاد النّحاة إدراجه ضمن مبحث الإخبار, فتكون المعلومة المقصودة من القسَم في الجملة الأولى من التّركيب "تالله لأفعلنّ" "الله المقسم به" لا الإخبار عن القسم ذاته, إذ لو كان الأمر كذلك لاكتفى المتكلّم بإعلان قسمه فقط كما يكتفي في سائر الجمل الفعليّة بالفعل مسندا إلى الفاعل إذا أراد الإعلان عن وقوع الأوّل من الثّاني. ولئن كانت هذه التّقديرات بمثابة إجراء للقواعد العامّة المسيّرة لبناء الفائدة وتربيتها في الجملة الفعليّة، كائنا ما كان العمل اللّغويّ الّذي تحققه، على جملة القسم فإنّ المبرّد قد أورد بعض المعطيات المرسّخة لتصوّرنا السّالف, إذ ذكر أنّ فعل القسم وهو الحَلَف في البنية "مضمر مطّرح لعلم السّامع به" (المقتضب, ج2, ص318).

أمّا الجملة الاسميّة فطبيعة محلاّتها النّحويّة توجّه في الظّاهر إلى معطيات إخباريّة تخالف ما انتهينا إليه في النّوع السّالف لأنّ الثّابت عند النّحاة أنّ المقسَم به مرفوع بالابتداء في الأمثلة الّتي من جنس "لعمرك لأقومنّ" و"لأيمن الله لأذهبنّ" (الأنباري, الإنصاف في مسائل الخلاف, ج1, ص405). وتنزيله منزلة المبتدإ يقضي حسب الثّوابت المستقرّة لديهم اعتبارَه مخبرا عنه منتميا إلى جملة المعارف المشتركة بين المتكلّم والسّامع في سياق الخطاب. وإذا اعتبرت الجملتين

---

1) نذكّر هنا بأنّ قياس القسم عند سيبويه بالمصدر "حقّا" (ج 3، ص397) يسمح بهذا الاستنتاج.

بديلَين محققين لنفس العمل عاملين على الإخبار بالمقسم به وجدت في اعتبار المقسَم عليه مبتدأ ما يمنع اعتباره محط الإخبار ويسلّم بذلك إلى إدراك التنافر الحادث بين الجملتين في بنيتيهما الإخباريّتين والحال أنّ القصدَ بهما واحد. ويمكن فكّ الالتباس المذكور من خلال مقارنة خصائص الإنجاز فيهما, فلقد ذكر ابن جنّي أنّ خبر المبتدإ في جملة القسم محذوف, وتقديره "ما أحلف به" (اللّمع, ص245)، فكأنّ غاية اليمين في جملة القسم التّصريح بالمقسَم عليه والمجهول ليس هو وإنّما القسم به. ولا غرابة في ذلك مادامت المواضعات الاجتماعيّة، كما وضّحنا سالفا، تحدّ من قائمة العناصر القابلة لأن يتحقّق بها وتوفّر للسّامع علما بمجموعها، هذا علاوة على كون تعجيم المخبر عنه في جملة القسم الاسميّة يوجّه توجيها صريحا إلى القسم لما يحويه من عبارات متصلة به في الدّلالة كاليمين في "يمين الله لأذهبنّ".

ويمكن أن نتقدّم خطوات أخرى في تبيّن وجوه التّناسب بين الجملتين، فهما تخضعان كذلك لقانون واحد في الإنجاز هو حذف المخبر به سواء كان في موضع الفعل أو في موضع الخبر النحويّ. ولا شيء يمنعنا من أن نقيس حذف الخبر بحذف الفعل في جملة القسم الفعليّة فنعيدهما معا إلى المبدإ الذي نقلناه عن المبرّد سابقا والقاضي بحذف الفعل لعلم السّامع به خصوصا إذا أدركنا وجوه التّماثل الدّلاليّ بين الخبر "ما أحلف به" في الجملة الاسميّة و"أقسم" أو "أقسمت" المنشئين للقسم في الجملة الفعليّة.

وإذا كان لمجموع هذه الاستدلالات من قيمة فإنّها تتمثّل في الدّلالة على أنّ الوظيفة الأساسيّة للجملة التّصريح بالمقسم عليه, وليس للموضع المودع فيه أيّة قيمة إخباريّة مادام عمل التّصريح متحقّقا بمجرّد الإيراد والذّكر. وتسند ذلك معطيات كثيرة عند سيبويه, منها أنّه يبطل الإلغاء في اليمين (الكتاب, ج3, ص84), والمقصود بذلك أنّ التّصريح بالمقسم عليه مقتض من ناحية أولى للتأثير المعنويّ في ما يلحق به. وهو من ناحية أخرى منتدَب في الكلام لتأكيد مضمونه وبيان قوّة اعتقاد المتكلّم فيه خبرا أو طلبا، ولا شكّ في أنّ كلّ ذلك يجعل من إلغائه نقضا للأوضاع. ومنها كذلك اعتبار هذا المكوّن العنصرَ الحقيقيّ المحدث للتّأكيد, ذلك أنّ المحلوف به عنده "مؤكّد به الحديث" (م ن, ج3, ص397). ويفضي كلّ ذلك إلى اعتبار جملة القسم خالية من الإخبار مادام القصد الرّئيسيّ فيها التّصريح بالمقسم عليه داخل إطار أوسع هو التّأكيد.

2-4- جملة جواب القسم محور الإخبار في العمل:

حاصل ما في الفقرات السّابقة أنّ جملة القسم تنخزل وظيفتها الإخباريّة في التّصريح بالمقسم عليه انخزالا مردّه إلى الوظيفة التّأكيديّة لهذا العمل اللّغويّ

وتنزّل المقسَم عليه منزلة القرينة الرئيسيّة المحقّقة للمعنى المذكور؛ ومن المنتظر في هذه الحالة أن تكون جملة الجواب محطّ تركيز المتكلّم في الخطاب وأن تكون كذلك وحدة إخباريّة تامّة في الأصل يمكن استخدامها في سياقات أخرى عارية من القسَم وتبقى مع ذلك مفيدة فائدة يحسن السّكوت عليها. ولكنّ هذه النّتيجة تظلّ مرهونة بطبيعة عمل القسَم وشروطه التركيبيّة، فهي في الأصل تناسب قرائن الأعمال اللّغويّة التي يقترن دخولها بجملة تامّة قابلة لأن تستعمل في تحقيق عمل الإثبات قبل دخول تلك القرينة، كما أنّ دخولها أقرب إلى أن يكون في درجته الأولى من باب زيادة الفائدة.

والحقيقة أنّ دخول القسَم على جملة الجواب ليس في تقدير الأسلاف من الجنس المذكور، فهم قد نزعوا إلى مشاكلة القسَم بالشّرط وجزائه مشاكلة تفضي في التركيب والإفادة إلى أمرين: الأوّل اقتضاء الجملتين حتى يحرز تمام الفائدة وحسن السّكوت، والآخر ما يترتّب عن دخول القرينة من نقصان في فائدة ما كان مفيدا قبل دخولها، إذ أنّ جملة الشّرط قبل أن تدخل عليها قرينته مفيدة فائدة مكتملة وبعد دخولها صارت متوقّفة على غيرها كي تتمّ فائدتها. ولقد لخّص الكيشي كلّ ذلك بقوله: "والجملتان كواحدة لعدم إفادة كلّ منهما بدون الأخرى" (الإرشاد إلى علم الإعراب, ص145). وللمسألة وجه آخر يتعلّق بالقيود المصاحبة للقسم من جهة طبيعة المطروء عليه، ويندرج في هذا الباب تقسيم القسَم باعتبار الجواب، إذ ذكر ابن الحاجب أنّ "القسَم باعتبار الجواب على ضربين: تأكيد للإخبار وتأكيد للطّلب، فتأكيد الإخبار جوابه جملة خبريّة بأحد الحروف: اللاّم وإنّ وحرف النّفي. وتوكيد الطّلب جوابه جملة طلبيّة من أمر ونهي أو استفهام كقولك: "باللّه أخبرني" و"بحياتك زرني"" (الأمالي النّحويّة, ج4, ص95).

ولا يخفى أنّ الانطلاق من هذا القول يبيّن المنزلة الإخباريّة الفاعلة لجملة الجواب ويوجّه إلى اعتبارها محطّ الإبلاغ والإخبار بمعناه الواسع القائم على تبليغ المراد, دليل ذلك أنّ العمل اللّغويّ المتحقّق بجملة الجواب لا يكتنفه أيّ تعديل بل يظلّ محافظا على قيمته الإخباريّة الأصليّة. وبقطع النّظر عن القيود السّياقيّة المعبّرة عن قوّة الاقتران والمتجلّية في "اللاّم" و"إنّ" و"حرف النّفي" و"نون التّوكيد" المقترنة بالفعل والدّافعة على تقديره في السّياق عند حذف القسم[1], فإنّ تحكّم مؤشّر العمل اللّغويّ في سياقه وتوجيهه لدلالته عادة ما يمرّ عبر ضوابط تركيبيّة فرعيّة تسيّر الإسناد والإتباع والفضلة وتكسب كلّ عنصر في الأحياز المذكورة وصفا دلاليّا إخباريّا خاصّا. ومقصودنا بذلك أنّ أيّ عمل لغويّ مهما

---

1) تتنزّل هذه القرائن عند الأنباري منزلة القرائن المعبّرة عن قوّة التّرابط بين الجملتين وتجعل من كلّ واحدة لا "تقوم بنفسها" (أسرار العربيّة: ص 149).

كان نوعه يتقوّم من بنية تركيبيّة تتفاوت قيمة عناصرها في تنفيذه تفاوتا عادة ما يشير إليه النحاة بإشارات تدل على المحط وبؤرة التركيز, فعمل النفي مثلا يتكوّن من منفيّ عنه ومنفيّ، وعمل الأمر يتكوّن من مأمور ومأمور به، وعمل النهي يتكوّن من منهيّ ومنهيّ عنه، والثاني فيها جميعا محط الإخبار وعادته أن يكون عنصرا من عناصر الجملة.

وقد يتعارض الأمر المذكور مع منطق بناء القسَم ذاته من منطلق أنّه في انقسامه إلى قسَم ومقسم عليه أو حلف ومحلوف عليه يجعل من جملة الجواب برمّتها بؤرة للعمل؛ ولكنّ هذا الاعتراض لا يخل بالمسألة لأنّ المقسَم عليه خاضع في تركيبة محلاته توسيعا أو اقتصارا لما يسيّر تركيب الجملة عامّة في ثرائها واختصارها من أصول إخباريّة تمتن صلتها بالتعبير عن قصد المتكلم, فالقياس حسب نظريّات الجرجاني على وجه الخصوص أن ترتبط كلّ زيادة في التركيب بخروج قصد المتكلم إليه. وهكذا يكون قصد المتكلم في القسَم "والله هاتفته" مختلفا عن قصده في "والله هاتفته بالأمس" تماما كاختلاف قصده في الجملة "ضرب عمر زيدا" عن قصده في الجملة "ضرب عمر زيدا ضربا مبرّحا". ولا شكّ في أنّ الاختلاف بين القسَمَين في المثالين المذكورين متصل أساسا بنموّ بنية المعلومات في جملة الجواب الثانية وتجاوزها لمقدار الأولى تجاوزا يستنتج منه اتصالهما بمقامين مختلفين انطلاقا من التصوّر الذي تسنده نظريّة المناسبة للمقام والمرتبط ببنية المعلومات كما جاء عند سبربر (Sperber) وويلسون (Wilson) (1989, ص ص31-32).

ولا يمكن دفع المشاكلة بين جملة الجواب والجملتين الأخريين المعتمدتين في القياس إلى أقصاها, بل حسبنا منها إظهار اختلاف المقاصد المرتبط باختلاف وجوه الإثراء المكتنفة لجملة القسم المتصل بدوره بطبيعة العمل اللغويّ الفرعيّ المتحكّم فيها. فالأصول التركيبيّة القياسيّة الموجّهة لنظام الفائدة في الجملة تجعل من محط قصد المتكلم في "ضرب عمر زيدا" وقوع الضّرب على زيد لا وقوع الضّرب من عمر, وهو في الجملة "والله هاتفته" مقسم على وقوع المهاتفة منه لشخص معلوم في المقام لا على مجرّد وقوع المهاتفة منه[1]. ورغم هذا الاتفاق فإنّ المعلومة "وقوع الضّرب على زيد" تجمع في عالم الخطاب بين سمتي التركيز والجدّة فهي في الوقت نفسه بؤرة (focus) ومعلومة جديدة, في حين أنّ المعلومة "وقوع المهاتفة من المتكلم لشخص معلوم في المقام" تكتفي في عمل القسم

---

1) يرتبط بناء الفائدة في الكلام في جانب كبير منه بالقواعد التركيبيّة المسيّرة للبنية، من ذلك مثلا أنّ قانون الإسناد يجعل المسند محط الفائدة في الكلام، بمعنى أنّه المعبّر عن المعلومة الجديدة. أمّا الفضلة فيدل ورودها في السّياق على خروج قصد المتكلم إليها. ولمزيد التوسّع نحيل على السّويح (2009).

بالسمة الأولى فقط, بمعنى أنها محطّ تركيز المتكلّم دون أن تكون معلومة جديدة. ومنشأ ذلك تأثير عمل القسم في العمل الفرعيّ المتضمّن في جملة الجواب, فالصلة المتينة بين القسم والتأكيد تفقدها ذلك بالنظر إلى كون هذا المعنى يقترن في الإنجاز بمقام تتسم فيه علاقة الإخبار بالتوتر[1] مادام السامع، كما استقرّ في الأدبيّات البلاغيّة منذ الجرجاني، غير جاهل بالمعلومة بقدرما هو متردّد فيها أو منكر لها.

ولئن كان التقدير الأخير يستأنس بمقوّمات التأكيد في تعيين خصائص الإفادة بالقسم فيسلب بنية المعلومات مقوّمات جدّة بعضها قياسا بسائر الأعمال اللغويّة الأخرى, فإنّ ذلك لا يجعل من عمل القسم غير مفيد مادامت بعض المقامات تستدعي اللجوء إليه أو إلى التأكيد عموما. ونعتقد أنّ تحقّق هذا العمل، على خلاف أنواع التأكيد الأخرى، ببنية خطابيّة تتجاوز الجملة يجعل من المقوّمات النحويّة غير فاعلة في حسم مسائل التغريض (thématisation) الموفية إلى تعيين المحور (thème) المحدّث عنه والمحدّث به المخبَر به (rhème)[2]. فالتفاعل بين الجملتين يجعل من كلّ واحدة منهما غير قابلة للقيام بنفسها (الأنباري, أسرار العربيّة, ص149) ويقيم بينهما تلاحما ينتج في تقديرنا تحوّل جملة الجواب إلى محور حديث يتولّى المتكلّم بجملة قسمه إنشاء الإلزام أو الالتزام بمضمونها. ويغذّي تقديمَ الأمور على هذا النحو ما وجدناه في "الكتاب" من خروج في وصف القسَم من زاوية التأكيد إلى ذكر طرف آخر عادة ما يغيب في تقييم أنواع التأكيد الأخرى وهو المؤكّد عليه؛ فالمتلفظ بالقسم لا يخلو من أن يكون مؤكّدا على نفسه أو مؤكّدا على غيره (ج3, ص106), وهو في الحالة الأولى ملزم لنفسه بمحتوى المقسَم عليه وفي الحالة الثانية ملزم لغيره وعادة ما يكون ذلك في القسم الطلبيّ الذي ذكره ابن الحاجب.

الخلاصة:

نخلص ممّا سلف إلى أنّ القسَم معنى من معاني الكلام حظي عند الأسلاف باهتمام متميّز نكاد لا نجد ما يماثله في الأنحاء الأخرى قديمها وحديثها. وهو عندهم شكل من أشكال التأكيد أوفت إليه الأعراف الاجتماعيّة يتميّز من سائر الأشكال الأخرى المحقّقة لنفس المدلول ببنية تركيبيّة مخصوصة تجمع في داخلها بين جملتين متجاورتين في النسق والتأليف. ولقد تميّزت دراستهم لخصائص

1) استفدنا في وصف العلاقة بالتوتر من ميلاد (2001، ص81). وقد أوردنا قوله المتعلّق بهذه القضيّة في موضع سابق.

2) من الأعمال التي تولّت النظر في القوانين المساعدة على تعيين المحور وقيّمت وجوهها المختلفة نشير إلى قروبي (Grobet، 2002).

الإخبار فيها بالتركيز على معطى التوكيد, فلم ينشغلوا بتقصّي بناء الفائدة في كلّ جملة على حدتها بل أوفى حذف الخبر والفعل في الجملة الأولى واستقرار ذكر المقسم عليه إلى اعتباره العنصر المؤكّد به المقسم عليه، ومن ثمّ أفرغ محلّه الإعرابيّ من أيّة دلالة محوريّة تصله بالمخبر عنه أو المخبر به وتدرجه في باب المعلومات المألوفة أو المعلومات الجديدة, وهذا ما شجّعنا على اعتبار التلفظ به داخلا في باب التصريح لا غير.

وكان يمكن في مقابل ذلك أن تشكّل جملة الجواب الإطار الملائم لتتبّع المقوّمات السّالفة, فتتضمّن في داخلها عناصر البنية المحوريّة وتنقسم مكوّناتها إلى عناصر تدلّ على المعلومات القديمة وأخرى تمثّل المعلومة الجديدة. ولكنّ الأمر ليس على هذا النّحو فجملة الجواب محطّ تركيز المتكلّم وبؤرة الخطاب ويحظى فيها الخبر أو مقيّده أو مخصّصه بقيمة مهمّة غير أنّه لا يمثّل معلومة جديدة تمام الجدّة لكون التّأكيد يرشد إلى شيوعها عند السّامع كذلك، ولذلك فهي في المقام أقرب إلى أن تكون محور حديث يتولّى المتكلّم توكيد صدقه أو الإلزام بتنفيذه في حال القسم على الطّلب.

المصادر والمراجع:

- الأستراباذيّ, رضيّ الدّين محمّد بن الحسين, 1989, **شرح كافية ابن الحاجب**، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط1.
- الأنباريّ, عبد الرّحمان بن محمّد, 1987, **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت.
- .....1997, **أسرار العربيّة**, تحقيق محمّد حسين شمس الدّين، دار الكتب العلميّة بيروت، لبنان، ط1.
- بلحاج رحومة الشّكيلي، بسمة،2007، **السّؤال البلاغيّ الإنشاء والتّأويل**، دار محمّد علي الحامّي بالاشتراك مع المعهد العالي للغات بتونس، ط1.
- التّفتازاني, سعد الدّين مسعود بن عمر, 2001, **المطوّل، شرح تلخيص مفتاح العلوم**، تحقيق عبد الحميد هنداوي،منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط1.
- الجرجاني, أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمّد, 1984, **دلائل الإعجاز**, وقف على تصحيح طبعه وعلّق حواشيه محمّد رشيد رضا، دار المعرفة للطّباعة والنّشر، بيروت، لبنان.

- ..... 1987, **المقتصد في شرح الإيضاح** تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقيّة، دار الرّشيد للنشر.
- ابن جني, أبو الفتح عثمان, 1985, **اللّمع في العربيّة**، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيّة، ط2.
- ..... 1987, **الخصائص**، تحقيق محمد على النّجّار، الهيئة المصريةالعامّة للكتاب، ط 3.
- الجوزيّة، ابن القيّم، 1994، **بدائع الفوائد**، ضبط نصّه وخرّج آياته أحمد عبد السّلام، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1.
- الزّركشيّ, بدر الدّين محمّد بن عبد اللّه, 2001, **البرهان في علوم القرآن**، خرّج حديثه وقدّم له وعلّق عليه مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان.
- السّبكي, بهاء الدّين, 2003, **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريّة صيدا، بيروت، ط1.
- السّكّاكي, أبو يعقوب, 1983, **مفتاح العلوم**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
- السّهيليّ، عبد الرّحمان بن عبد اللّه، د ت، **نتائج الفكر في النّحو**، تحقيق محمّد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، القاهرة ط2.
- السّويّح, خالد, 2009, **بناء الفائدة في الكلام في النّحو العربيّ**، أطروحة دكتورا مرقونة بكلّيّة الآداب والفنون والإنسانيّات بمنوبة، تونس.
- السّيوطي, جلال الدّين عبد الرّحمان بن أبي بكر, 1992 **همع الهوامع**، تحقيق عبد العال سالم مكرم وشرحه، مؤسّسة الرّسالة.
- ..... 2000, **الإتقان في علوم القرآن**، ضبطه وصحّحه وخرّج آياته محمّد سالم هاشم، دار الكتب العلميّة بيروت، لبنان، ط1.
- الشّاوش، محمّد، 2001، **أصول تحليل الخطاب في النّظريّة النّحويّة العربيّة: تأسيس نحو النّصّ**، جامعة منوبة، كلّيّة الآداب بمنوبة، سلسلة اللّسانيات، مج 14، والمؤسّسة العربيّة للكتاب-تونس.
- الشّريف، محمّد صلاح الدّين،200، **الشّرط والإنشاء النّحوى للكون**، منشورات كليّة الآداب منوبة، تونس.

- ابن فارس, أحمد, 1974, **الصاحبيّ في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها**، تحقيق مصطفى الشّويمي، ابن بدران للطّباعة والنّشر، بيروت لبنان.
- القرطاجنّي، أبو الحسن حازم، 1986، **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**، تقديم محمّد الحبيب بن الخوجة وتحقيقه، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط3.
- الكفويّ, أيّوب بن موسى الحسينيّ, 1981, **الكلّيات، معجم في المصطلحات والفروق اللّغويّة**، أعدّه للطّبع ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمّد المصريّ، منشورات وزارة الثّقافة والإرشاد القوميّ، دمشق.
- الكيشي, محمّد بن أحمد عبد اللّطيف القرشي, 2004, **الإرشاد إلي علم الإعراب**، تحقيق يحيى مراد، دار الحديث القاهرة.
- المبخوت، شكري، 2006 أ، **إنشاء النّفي وشروطه النّحويّة الدّلاليّة**، مركز النّشر الجامعيّ.
- ..... 2006 ب، **الاستدلال البلاغيّ**، دار المعرفة للنّشر وكلّية الآداب والفنون والإنسانيّات بمنّوبة، وحدة البحث في تحليل الخطاب، ط1.
- المبرّد, محمّد بن يزيد, 1963, **المقتضب**، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- ميلاد, خالد, 2001, **الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة دراسة نحويّة تداوليّة**، نشر مشترك،كليّة الآداب منوبة، المؤسّسة العربيّة للتوزيع تونس.
- ابن هشام, جمال الدّين عبد الله, 1987, **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة صيدا، بيروت.
- ابن يعيش, موفّق الدّين يعيش, د ت, **شرح المفصّل**، عالم الكتب، بيروت.

المراجع الأجنبيّة:

- Austin. J.L,1970, **Quand dire c'est faire**, Edition du seuil.
- Ducrot. O, 1984, **Le dire et le dit**, les Éditions de Minuit, Paris.
- Grice. H.P, 1975, **Logic and conversation in syntax and Semantics**, Vol. 3, speech acts, P. Cole et J. Morgan (Eds). Academique Press. Traduction in Communication, 30, 1979.
- Grobet. A, 2002 ,**L'identification des topiques dans les dialogues**، Éditions Duculot .

- Lundquist. L, 1980, **La cohérence textuelle : syntaxe, sémantique, pragmatique**. Nyt Nortdisk Forlag,Arnold Busk,Kobenhaven.
- Searle, J.R, 1982, **Sens et expression‹ Étude de théorie des actes de langage‹** Les Éditions deMinuit‹ Paris.
- Sperber. D, et Wilson. D, 1989, **La pertinence‹ Communication et cognition‹** Les Éditions de Minuit‹ Paris.
- Troupeau. G, 1976, **Lexique – Index du KITĀB de SIBAWAYHI**, Éditions Klincksieck, Paris, 7éme édition.

have one. The struggle against religious fanaticism and global terrorism is both honorable and necessary. We did not choose it, but it will make us recognize what we have lost. The boredom of peace, the banality of prosperity, the trivia of family life don't seem all that bad in light of the events in New York and Washington.

The past decade has truly been one of happy times. There was an amazing spirit of ease, adventure and openness in the air. In the 20 years that I've lived in America, the country has become more receptive to people and ideas from all over the world.

In striking at the World Trade Center, where dozens of different nationalities, faiths, languages, foods and fashions all gathered together, the terrorists struck at what makes America unique. The mongrel mixture of the Trade Center offends Osama bin Laden and his band of puritans. That is why they cared little that hundreds of Muslims were killed. They were the wrong kind of Muslims--free in thought and deed.

The greatest victory for bin Laden, of course, would be if America lost faith in its openness. That is his goal. In the aftermath of the bombings people have become fearful and suspicious of people who "look different." People with dark skin have been asked to get off planes, spit at and, in a few awful cases, shot dead.

But I have faith in my country. For every case that has been reported, there must have been thousands of dark-skinned people who did fly. (After all, how would the technology industry function if all Indians were grounded?) And every person of standing, from President Bush to Mayor Giuliani to the heads of the airlines involved, has spoken eloquently about the evil of targeting Arab-Americans or Muslims or anyone who looks different. If America is looking for a real challenge, this is it. The most difficult task for America is not rooting out a terrorist network. It is fighting this fight without losing faith in our own ideals.

Back to top